

Distr.: General
16 October 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البندان ١١٨ و ١٣٢ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات

الأمم المتحدة لحفظ السلام

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا - مقدمة

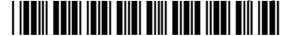
١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقارير التالية:

(أ) الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمانة العامة للأمم المتحدة (A/62/793 و Corr.1 و Add.1، في صيغتها الأولية)؛

(ب) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: نظم المؤسسة للأمانة العامة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم (A/62/510/Rev.1)؛

(ج) أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استعادة قدرة الأمم المتحدة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل فيها (A/62/477).

٢ - والتقت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في هذه التقارير، بوكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية، ووكيل الأمين العام للدعم الميداني، ورئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، وبغيرهم من ممثلي الأمين العام، الذين قدموا لها مزيدا من المعلومات والإيضاحات.



٣ - وقُدمت تقارير الأمين العام الواردة في الوثائق A/62/793 و Corr.1 و Add.1 و A/62/510/Rev.1 وعملا بالجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠، الذي قررت فيه الجمعية، إنشاء وظيفة رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات برتبة أمين عام مساعد في المكتب التنفيذي للأمين العام والاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل بجبل جديد من نظام تخطيط موارد المؤسسة. ويحدد التقرير المتعلق باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/62/793، و Corr.1) نهجا عاما وإطارا إداريا لبرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهيكلها الأساسية في الأمانة العامة على مدى الثلاث إلى الخمس سنوات المقبلة. وقُدمت الإضافة A/62/793/Add.1 لذلك التقرير استجابة لطلب تقدمت به اللجنة الاستشارية خلال جلسات الاستماع التي عقدها في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ بشأن التقرير الرئيسي من أجل الحصول على معلومات أكثر تحديدا عن مستويات السلطة والمسائلة وتقسيم العمل والآثار المتعلقة بالموارد والترتبة على التغيير المقترح في الهيكل. ويشكّل تقرير الأمين العام عن نظم المؤسسة (A/62/510/Rev.1) استكمالا للمعلومات الواردة في الوثيقة A/62/510، بما في ذلك تقديرات الاحتياجات من الموارد لنظام تخطيط موارد المؤسسة إلى حين النهاية المتوقعة للمشروع في عام ٢٠١٢. ويأتي التقرير المتعلق بالأمن واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل (A/62/477) استجابة لطلبات أعربت عنها الجمعية العامة في قرارها ٢٦٦/٦٠ (الجزء الخامس عشر) و ٢٧٦/٥٩ (الجزء الحادي عشر).

٤ - وخلال الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، نظرت اللجنة الاستشارية في مجموعة من التقارير التي قدمها الأمين العام عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعلقت بنظم المؤسسة (A/62/510)، والأمن واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل (A/62/477)، وحالة وضع إطار إداري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/62/502). ولم تناقش الجمعية العامة بعد تقرير اللجنة ذا الصلة بالموضوع (A/62/7/Add.31). إلا أن بعض التوصيات والملاحظات الواردة في تقرير اللجنة، خاصة تلك المتصلة بالموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، قد تجاوزتها الأحداث، بالنظر إلى أن الأمين العام أصدر مقترحات أكثر تحديدا بشأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهيكل التنظيمي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقح المقترحات المتعلقة بنظم المؤسسة، بما في ذلك نظام تخطيط موارد المؤسسة. وكما ذكرت اللجنة في تقريرها السابق (A/62/7/Add.31، الفقرة ٣٣)، فقد عادت إلى تناول جوانب المقترحات المتعلقة باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل أثناء

نظرها في الوثيقة A/62/477. وتلاحظ اللجنة أن طائفة واسعة من مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تشملها تلك التقارير مترابطة فيما بينها ويكمل بعضها البعض.

ثانياً - استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمانة العامة للأمم المتحدة

ألف - استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المعلومات الأساسية والسياق

٥ - شددت اللجنة الاستشارية مرارا على أن المنظمة ستستفيد كثيرا من وجود قيادة أكثر فعالية في ميادين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، وهو ما يمكن تحقيقه باتخاذ نهج أكثر مركزية إزاء إدارة مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعملياتها على نطاق المنظمة. ولا توفر الترتيبات القائمة بخصوص أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استراتيجية متجانسة وتجعل من الصعب تحديد جميع أصول تلك التكنولوجيا، ووضع منهجيات موحدة وإنفاذها، وتنفيذ نظم على نطاق المنظمة. وهو ما أدى إلى انتشار نظم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتسم بعدم التوافق والازدواجية.

٦ - واستجابة لقرار الجمعية العامة ٥٦/٢٣٩، اقترح الأمين العام خلال فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ استراتيجية تتضمن إطارا استراتيجيا وخطة عمل لتوجيه تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة (A/57/620). وأحاطت الجمعية علما بتلك المقترحات في قرارها ٥٧/٣٠٤. بيد أن خطة العمل المقترحة في ذلك التقرير لم تسفر عن النتائج المرجوة. وفي التقرير الأول للجنة الاستشارية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (A/58/7، الفقرة ١٢٦)، أوصت اللجنة، بعد إدراكها أن الافتقار إلى الإدارة والقيادة الفعالين هو السبب في التطوير الجزأ للنظم وقواعد البيانات في الأمانة العامة بأسرها، بإنشاء منصب جديد لرئيس هيئة موظفي المعلومات في الأمم المتحدة لممارسة مراقبة فعالة على هيكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة، ووضع خطط النمو الاستراتيجية والسياسات والإجراءات التشغيلية لتلك التكنولوجيا، وقيادة وتنسيق تطوير الجيل القادم من النظم الرئيسية.

٧ - وأقر الأمين العام، في تقريره المعنون "الاستثمار في الأمم المتحدة: لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي"، بأن الأمم المتحدة أصبحت تعاني حالة من الخلل الوظيفي الكبير، مع إنشاء وحدات متعددة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى الإدارات ومختلف مراكز العمل بدون وجود آلية عاملة للتكامل، مما يسفر، في جملة أمور، عن وجود نظم عتيقة ومجزأة وعن عدم المقدرة على استغلال كامل إمكانيات تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات لتيسير إجراء الإصلاحات الإدارية ودعمها (A/60/692 و Corr.1، الفقرات من ٤٧ إلى ٥٢). ووافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٣/٦٠، على مقترحي الأمين العام الداعين إلى إنشاء وظيفة رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات في المكتب التنفيذي للأمين العام والاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل بجيل جديد من نظام تخطيط موارد المؤسسة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات عُين في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ولدى الاستفسار، أُبلغت اللجنة بأن هذا المسؤول يخضع مباشرة لسلطة نائبة الأمين العام التي تتأسس أيضا للجنة التنفيذية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨ - وترى اللجنة الاستشارية أن هناك حاجة واضحة إلى وجود قيادة وإدارة مركزيين قويتين لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، واستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطريقة تتسم بكفاءة أكبر، وتحديث نظم المعلومات، وإدخال تحسينات على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة لموظفي الأمم المتحدة. ولم يتمكن النظام المركزي لإدارة المعلومات في الأمم المتحدة (نظام المعلومات الإدارية المتكامل) من مواكبة البيئة المتغيرة للمنظمة وأصبح عتيقا للأسباب التالية: لا تزال عمليات عديدة تقوم على النظام الورقي^(١)؛ ولا توجد تغطية للاحتياجات الفنية لأنشطة حفظ السلام والأنشطة الإنسانية؛ ولا يمكن توحيد البيانات الموجودة في قواعد البيانات المختلفة لتوفير المعلومات المفيدة اللازمة لإدارة المنظمة بفعالية. إضافة إلى ذلك، لا توجد في الوقت الحاضر معلومات شاملة عن التكاليف الفعلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتسفر الثغرات التي تعترى القدرة الوظيفية عن ازدواجية في الجهود، فضلا عن خسارة في الإنتاجية والكفاءة. وفي التقرير المذكور أعلاه، شدد الأمين العام كذلك على أن غالبية مقترحات الإصلاح الإداري المقدمة في سياق جولة الإصلاحات المتصلة "بالاستثمار" لا يمكن تنفيذها في غياب نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة والدعم الذي توفره (A/60/692، الفقرة ٥٢). وتلاحظ اللجنة أيضا أن استقصاءً أُجري على نطاق المنظمة، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ (A/62/793، الفقرتان ٨ و ٩) لتقدير مستوى رضا موظفي الأمم المتحدة عن ١٢ خدمة أساسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أسفر عن نتائج متباينة، خاصة في مجالات رئيسية من قبيل التدريب على تلك التكنولوجيا، والوصول من بُعد إلى تطبيقات الأمم المتحدة، والقدرة على العثور على المعلومات في مواقع الأمم المتحدة وفي المستودعات الإلكترونية للوثائق. وتلاحظ اللجنة، استنادا إلى المرفق الرابع للتقرير المتعلق

(١) على سبيل المثال، انظر ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات على إدارة الاشتراكات (A/63/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرات من ٣٣ إلى ٥١).

باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/62/793)، أن عدد الموظفين المكرسين لأداء وظائف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة يكاد يصل إلى ٣٨٠٠ موظف. وبالنظر إلى حجم الموارد المكرسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من الضروري ضمان إدارة تلك الموارد واستخدامها بصورة تتسم بالفعالية والكفاءة.

٩ - ولدى الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية دعماً للقيادة والإدارة المركزيتين لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة. وأبلغت اللجنة بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خلافاً للوظائف الأخرى الشاملة مثل الشؤون المالية والموارد البشرية، تنطوي على تطوير وتشغيل العديد من الأصول الكبيرة والمعقدة، من قبيل نظم التطبيقات (مثل نظام تخطيط موارد المؤسسة)، ومراكز البيانات، ومرافق الاتصالات. ويجب إدماج هذه الأصول بصورة جيدة للاستفادة من إمكانات وفورات الحجم والنطاق والحد من تكاليف التطوير والتشغيل. وأبلغت اللجنة كذلك بأن من شأن هيكل مركزي للإدارة أن ييسر التخطيط والتنسيق الفعالين لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الاعتماد على نظم التطبيقات المشتركة وهيكلها الأساسية، مما يؤدي إلى مكاسب كبيرة في الكفاءة ووفورات في التكاليف.

١٠ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية إلى ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات بشأن الثغرات في مجال توثيق نظم المعلومات فضلاً عن عدم وجود قاموس للبيانات على نطاق المنظمة، مما يؤدي إلى اللامركزية في استحداث التطبيقات. وأوصى المجلس بمعالجة تلك الثغرات في سياق عملية الإصلاح الجارية، وتوثيق مجمل هيكل النظم توثيقاً كاملاً (A/63/5 (Vol.1)، الفقرات من ٣١١ إلى ٣١٦). وترى اللجنة أنه ينبغي أن يطلب إلى الأمين العام تنفيذ توصية مجلس مراجعي الحسابات بأسرع ما يمكن.

تعليقات عامة

١١ - ترحب اللجنة الاستشارية بالجهود التي بُذلت من أجل تقديم تقرير شامل عن هذا الموضوع المعقد. واقتراح الأمن العام تبنّي اتجاه عام لإدارة المعلومات في الأمانة العامة، علاوة على مجموعة متكاملة من الاستراتيجيات المتعلقة بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة العمليات الداخلية للمنظمة، واقتسام المعارف، والبنية التحتية لتلك التكنولوجيا. ويستند النهج إلى الإطار القائم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويراعي التوازن بين المركزية واللامركزية في هذا المضمار. وتؤمن اللجنة بأن هذا أمر ضروري لتفادي اتخاذ نهج تجزئتي وحدوث بدايات خادعة وتنفيذ استثمارات دون تبصّر في تلك التكنولوجيا، وتلبية

الاحتياجات المتنامية للمنظمة مع ازدياد اعتمادها على هياكلها الأساسية في مجال التكنولوجيا والاتصالات.

النقاط الرئيسية في مقترح الأمين العام

١٢ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن ما يعترمه الأمين العام في تقاريره (A/62/793 و Corr.1 و Add.1) هو رسم خارطة طريق للتوجهات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأمم المتحدة خلال فترة السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة. وعلمت اللجنة أن رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات أجرى مشاورات موسعة داخل الأمانة العامة لبلورة مقترحاته، في المقر والمكاتب خارج المقر وبعثات حفظ السلام، وكذا مع كيانات أخرى في الأمم المتحدة والبعثات الدائمة. وأشار الأمين العام إلى أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتضمن خمسة مجالات من الأولويات الشاملة، هي: (أ) الهيكل الإداري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ب) تنفيذ البرامج الاستراتيجية؛ و (ج) تقديم الخدمات وإدارة الأداء؛ و (د) البنيان العالمي والمقاييس العالمية؛ و (هـ) الرقابة المالية والإبلاغ (انظر A/62/793، الفقرات من ١٥ إلى ١٩).

١٣ - ويتعين تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال ما يلي:

(أ) ثلاثة برامج استراتيجية شاملة للمنظمة يكمل بعضها بعضا وتتسم بأهمية بالغة فيما يتعلق بتشغيل المنظمة، وهي:

- إدارة الموارد المالية والبشرية وغيرها من الموارد
- إدارة المعارف، في الإدارات الفنية بصفة رئيسية
- إدارة الهياكل الأساسية لمراكز البيانات والاتصالات ومكاتب المساعدة

وترد أهداف هذه البرامج وأغراضها وأنشطتها الرئيسية في الجداول من ١ إلى ٣ من التقرير (A/62/793). وعلمت اللجنة أنه سيجري تخطيط عدد من المشاريع الاستراتيجية وتنفيذها على امتداد السنوات الخمس القادمة في إطار البرامج الثلاثة. مثال ذلك نظام تخطيط موارد المؤسسة، وهو مشروع يندرج في إطار برنامج إدارة الموارد. وستدرج الموارد المخصصة له في الهيكل التنظيمي لخدمات إدارة الموارد (انظر الشكل ٤ في الوثيقة A/62/793). وتمثل الأنشطة التي تعددها الجداول من ١ إلى ٣ في التقرير، جزءا من استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشكل قائمة حصر للأفكار التي تتطلب الاهتمام والتي يمكن تطويرها لتصبح مشاريع، رهنا

بالأولويات التي تحددها اللجان التوجيهية للبرامج (انظر A/62/510/Rev.1 و A/62/793، الفقرة ٢٧ (ب)).

(ب) إطار إداري لهيكل مركزي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل اتخاذ القرارات بشأن الاستثمارات والمشاريع ومراقبتها، يتكون من:

- لجنة تنفيذية رفيعة المستوى معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة باستثمارات وأولويات هذه التكنولوجيا، يرأسها نائب الأمين العام بمعاونة عدد قليل من وكلاء الأمين العام المعنيين بالمجال الفني وبمجال الدعم (الفقرة ٢٧ (أ) من الوثيقة A/62/793)
- لجان توجيهية معنية باتخاذ القرارات بشأن كل واحد من البرامج الثلاثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وممارسة الرقابة عليها (الفقرة ٢٧ (ب) من المرجع نفسه)
- أفرقة استشارية تمثل عملاء خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الإدارات، من أجل الإسهام في تحديد احتياجات هذه الإدارات وأولوياتها (الفقرة ٢٨ من المرجع نفسه)
- رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، وهو مسؤول عن الإدارة العامة لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأدائها في المنظمة (الفقرات من ٢٩ إلى ٣٢ من المرجع نفسه)
- مكتب لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يكون مركزيا ومستقلا، من أجل تنفيذ أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق المنظمة، يرأسه رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويقدم تقاريره إلى المكتب التنفيذي للأمين العام عن طريق نائب الأمين العام. ويضم المكتب شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات الحالية التابعة لإدارة الشؤون الإدارية، وتتوحد فيه المهام "الاستراتيجية" أو المركزية التي تؤديها حاليا وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة (الفقرات من ٣٣ إلى ٣٥ من المرجع نفسه)
- وحدات لا مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات التابعة للأمانة العامة والمكاتب الموجودة خارج المقر، من أجل توفير النظم والخدمات على مستوى الإدارات على أساس المعايير التنظيمية المحددة من جانب رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومعالجة المسائل المحلية والتشغيلية (الفقرات من ٤٣ إلى ٤٦ من المرجع نفسه)

(ج) وضع الهيكل التنظيمي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديد مسؤولياته (انظر A/62/793/Add.1)، وإعداد خطة لتنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مرحلتين خلال السنوات الثلاث إلى الخمس القادمة (الفقرة ٨١ من المرجع نفسه).

١٤ - وسينفذ مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أنشطة خلال المرحلة الأولى لتنفيذ هذه الاستراتيجية، منها استعراضات هيكلية لوحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة بغية ترشيد عمليات وهاكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق اتساقها وتحديد جوانب التنسيق وعلاقات التبليغ بين المكتب ووحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى. وترى اللجنة الاستشارية أن هناك حاجة ماسة لإعداد قائمة حصر شاملة لقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة. ويتعين ألا تقتصر هذه القائمة على الموظفين المتفرغين لمهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بل ينبغي أن تشمل أيضا الموظفين الآخرين الذين يؤدون تلك المهام على أساس غير متفرغ. وتتوقع اللجنة أن تؤدي هذه العملية إلى تعزيز الكفاءة، وهو ما يتعين إبلاغ الجمعية العامة به في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

١٥ - وزودت اللجنة الاستشارية، بناءً على طلبها، بقائمة تفصيلية لموظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تم تصنيفهم فيها حسب الفئات/الرتب والإدارات/المكاتب (انظر المرفق الأول).

ملاحظات وتعليقات

١٦ - تستند خطة الأمين العام لإدارة أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة إلى وجود قيادة مركزية قوية تتولى وضع وتنفيذ معايير وأنشطة هذه التكنولوجيا على نطاق المنظمة، إلى جانب النهج اللامركزي، بهدف استيفاء الاحتياجات البرنامجية والتشغيلية المحددة لجميع الإدارات. وتتفق اللجنة مع الأمين العام في أنه يجب تطبيق النهج المركزي على المهام "الاستراتيجية" أو الشاملة للمنظمة فحسب. وتلاحظ اللجنة أنه يتعين إيجاد مجموعات مواضيعية ثلاثة، هي: (أ) إدارة الموارد، وهي تستهدف المجموعات الإدارية؛ و (ب) إدارة المعارف المتعلقة بالمجموعات الفنية؛ و (ج) إدارة الهياكل الأساسية بالنسبة لأخصائيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوافق اللجنة الاستشارية بوجه عام على النهج الذي اقترحه الأمين العام.

١٧ - وكما ذكر أعلاه، يقوم الهيكل التنظيمي المقترح لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على العناصر الأساسية الستة التالية: (أ) اللجنة التنفيذية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ب) اللجان التوجيهية المعنية ببرامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (ج) الهيئات الاستشارية؛ و (د) رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (هـ) مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ و (و) وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأخرى. وتقر اللجنة بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت جزءاً لا يتجزأ من عمل موظفي الأمم المتحدة؛ ولم يعد في الإمكان النظر إليها باعتبارها مجرد تكنولوجيا، بل يجب اعتبارها أداة هامة لدعم طرائق أداء العمل. ويتعين من ثم أن تشارك آليات إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموظفين والمديرين على صعيد جميع الإدارات ومراكز العمل المتأثرة بنظم وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي توفرها المنظمة. وفي إطار مقترح الأمين العام، لا تتخذ القرارات المتعلقة باستثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وألوياتها من قبل الأخصائيين التقنيين فحسب، بل وعلى مستوى اللجنة التنفيذية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك كبار المديرين ورئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات. وعلى غرار ذلك، ستكون لدى مستخدمي نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستفيدين من خدماتها آليات واضحة للتعريف باحتياجاتهم وكفالة أخذها في الحسبان، من خلال اللجان التوجيهية للبرامج والأفرقة الاستشارية. وسيكون الأخصائيون في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووحدات الإدارات المعنية بهذه التكنولوجيات، مسؤولين ومساعدين عن تنفيذ النظم وتوفير الخدمات.

١٨ - وتقر اللجنة الاستشارية بأن آليات إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي نشأت تصوراتها داخل الأمانة العامة، تهدف إلى توفير قيادة مركزية قوية وإشراك المجموعات المختلفة لأصحاب المصلحة. وترى اللجنة أن إفراط هيكل هذه التكنولوجيا في التعقيد أو البيروقراطية يمكن أن يعوق صنع القرار ويضعف المساءلة. وتؤكد اللجنة أنه يتعين أن يبقى الأمين العام هيكل إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قيد الاستعراض وأن يقترح أية تعديلات لازمة لجعله أكثر بساطة وفعالية من حيث التشغيل، بوصفه أداة للإدارة ووضع السياسات.

١٩ - وفيما يتعلق بالمقترحات المتصلة بإطار إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن تدرج ضمن اختصاص الأمين العام بصفته كبير الموظفين الإداريين في المنظمة، وتقر بأن الأمين العام يملك صلاحية تشكيل الأفرقة حسبما يراه مناسباً. ويتعين إبقاء الجمعية العامة على علم بالتغيرات التي تطرأ على هذا الإطار، في سياق نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٢٠ - وتؤمن اللجنة الاستشارية بضرورة نجاح تكامل المهام المركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة لتحقيق الهدفين الرئيسيين المتمثلين في الاتساق والتنسيق، اللذين استعصيا حتى الآن على الأمانة العامة. ومن شأن تكرار الفشل في تحقيق هذين الهدفين أن يزيد تكاليف تنفيذ الأهداف الرئيسية للإصلاح الإداري، من قبيل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويؤدي إلى مزيد من التأخير في هذا الصدد (انظر الفقرة ٥٤ أدناه).

٢١ - وفي هذا الشأن، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن إيجاد هيكل إداري وإنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يكفيان لوحدهما لبلوغ تلك الأهداف، التي تتطلب أن يصبح المكتب فعلاً جهة الإشراف على التوجهات الاستراتيجية العامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمنظمة، وتخطيط أنشطة هذه التكنولوجيا وتنسيقها على نطاق الأمانة العامة، وتوفير نظم المؤسسة وهياكلها الأساسية. ولتحقيق تلك الأغراض، من الضروري تطبيق التدابير المذكورة في الفقرة ٣٥ من التقرير (A/62/793)، التي تؤيد الاتساق والتنسيق. وسيطلب هذا وضع إجراءات وطرق عمل جديدة، بالتعاون مع إدارة الدعم الميداني، ومكتب إدارة الموارد البشرية، ومكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، ومكتب خدمات الدعم المركزية. وترى اللجنة أن وضع هذه الإجراءات يدخل في نطاق مسؤوليات الأمين العام. وفيما يتعلق بالمهمة الواردة في الفقرة ٣٥ (س) من التقرير، ترى اللجنة ضرورة توضيح دور مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورئيسه في مجال المشتريات.

٢٢ - وقدم الأمين العام، في الفرع الخامس من تقريره، بعض المعلومات العامة عن أوجه الفعالية والكفاءة التي يتوقع تحقيقها من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. واستجابة لطلب اللجنة الاستشارية، قدمت لها معلومات إضافية، بما في ذلك أمثلة للمجالات التي يمكن تحقيق مكاسب في الكفاءة فيها بفضل تنفيذ تلك الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال سيفضي توحيد مكاتب المساعدة الحالية العديدة في مكتب خدمات شاملة يعمل على مدار الساعة لكامل المنظمة إلى الحد من تكاليف التشغيل العامة، كما سيفضي دمج خدمات استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل في الأمانة العامة إلى وفورات كبيرة في التكلفة، مقارنة بالنهج المحلية اللامركزية التي تتخذها فرادى الإدارات، والمكاتب الموجودة خارج المقر، والبعثات الميدانية. وتعتقد اللجنة أن هناك حاجة لتحديد مكاسب الكفاءة و/أو المنافع التي يتوقع جنيها من تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقديرها كمياً بدقة أكبر. وتوصي اللجنة بأن يطلب إلى الأمين العام وضع أهداف محددة في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للأمين العام أن يشرح المنهجية

والمعايير المرجعية المعتمدة لتحديد تلك المنافع وقياسها، وأن يقدم تقريراً عن ذلك في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

باء - الهيكل المقترح لمكتب تكنولوجيا المعلومات

٢٣ - قدم الأمين العام في إضافة تقريره (A/62/793/Add.1) اقتراحات ملموسة لوضع الهيكل التنظيمي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة تخصيص الموارد الحالية له. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن ذلك يمثل خطوة أولى تجاه تنفيذ الإطار الإداري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبين في الوثيقة A/62/793. وفي هذه المرحلة، يتعلق المقترح بدمج الموارد الحالية من شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية، وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني. وتتمثل أبرز ملامح المقترح فيما يلي:

(أ) سيكون مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحدة تنظيمية مستقلة تقدم تقاريرها مباشرة إلى المكتب التنفيذي للأمين العام ولكنها ليست مكتبا في إطار المكتب التنفيذي؛

(ب) سيظل رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات مسؤولاً أمام نائب الأمين العام؛

(ج) سيتكون مجموع الملاك الوظيفي لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ١٦٥ وظيفة، من بينها ١٣٦ وظيفة تمول من الميزانية العادية و ١٣ وظيفة تمول من حساب الدعم و ١٣ وظيفة تمول من موارد خارجة عن الميزانية؛

(د) ستنتقل كامل موارد شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك ١٣٥ وظيفة تمول من الميزانية العامة و ١٣ وظيفة تمول من موارد خارج الميزانية، ووظيفتان تمولان من حساب الدعم. وستنتقل وظيفة الرئيس إلى المكتب من الباب ١، تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموماً، من الميزانية البرنامجية. وبالإضافة إلى ذلك، ستنتقل ١١ وظيفة من الوظائف الممولة من حساب الدعم من إدارة الدعم الميداني، إلى جانب متعاقدين ومبلغ ٢٦٣ ٥٠٠ دولار من الموارد غير المتعلقة بالوظائف؛

(هـ) ستقتصر الأنشطة المدموجة في المكتب على أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "الاستراتيجية" التي تضطلع بها شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشمل هذه الأنشطة، على سبيل المثال، وضع المعايير والهيكل المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، وتطوير وتنفيذ نظم المعلومات الرئيسية التي سيتم تقاسمها في جميع أجزاء المنظمة؛

(و) سيكون للمكتب دور تنسيقي في التخطيط للهيكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامتها؛ ويشمل ذلك، على سبيل المثال، استعراض مقترحات ميزانية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقدمها إدارة الدعم الميداني، واستعراض أداء رؤساء أقسام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموافقة على تعييناتهم وترقياتهم؛

(ز) ستواصل شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ممارسة الرقابة التنفيذية على مواردها المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المقر وفي الميدان. وستقوم أيضا بتشغيل مرفق قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا ومرفق الموقع باء، مع ممارسة مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات "للرقابة الاستراتيجية"؛

(ح) سيمارس رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات الصلاحيات الحالية الممنوحة لشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لمكتب خدمات الدعم المركزية، بموجب نشرة الأمين العام ST/SGB/98/11 لمراقبة وتنسيق أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإدارات الأخرى والمكاتب الواقعة خارج المقر؛

(ط) سيعامل المكتب باعتباره بابا مستقلا من الميزانية (الباب ٣٦)، في إطار الجزء الثامن، خدمات الدعم المشتركة، في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(ي) لن تطرأ أية تغييرات في مستوى الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

ملاحظات وتعليقات

٢٤ - يرد الهيكل التنظيمي المقترح لمكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرفق تقرير الأمين العام (A/62/793/Add.1). وسيتكون المكتب من مكتب رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، ودائرة الإدارة الاستراتيجية، ودائرة إدارة الهياكل الأساسية، وشعبة إدارة التطبيقات. وتلاحظ اللجنة أن الهيكل التنظيمي الجديد المقترح لا يستتبع تغييرا في إجمالي مستوى الموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وعلمت اللجنة، بعد الاستفسار، أن الأمانة العامة ترى أن الإطار الاستراتيجي الموافق عليه لشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات سيظل يطبق على مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنه ليس من الضروري للجنة البرنامج والتنسيق استعراض المقترح في هذه المرحلة. وستخضع أية تغييرات برنامجية قد تقترح بخصوص المكتب لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ للاستعراض من جانب لجنة البرنامج والتنسيق، قبل أن تنظر فيها الجمعية العامة وتوافق عليها.

٢٥ - وفيما يتعلق باقتراح إنشاء باب جديد في الميزانية، علمت اللجنة الاستشارية أنه سيسهل فصل الموارد والمهام في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن الأجزاء الأخرى من الأمانة العامة، نظرا للطبيعة الفريدة للتسلسل الإداري، إذ إن الرئيس مسؤول مباشرة أمام نائب الأمين العام.

٢٦ - وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المقترحات قيد النظر توحد المهام على نطاق المنظمة، مع الإبقاء على نهج لا مركزي على مستوى العمليات. وسيضم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أساسا شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات الحالية التابعة لإدارة الشؤون الإدارية، ويترجم في عمله الأنشطة التي تضطلع بها حاليا على نطاق المنظمة/شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني. وتلاحظ اللجنة أن حوالي ٨٠ في المائة من موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيستمر التحكم فيها على مستوى الإدارات. بيد أن رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيمارسان درجة أكبر من الرقابة على الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستثماراتها وأنشطتها وسيضطلعان بقدر أكبر من التنسيق في هذا الإطار.

٢٧ - وترى اللجنة الاستشارية أنه لا يوجد نموذج واحد للإدارة يمكن اعتباره النموذج الوحيد المناسب لمنظمة عالمية من قبيل الأمم المتحدة، لها عدة مكاتب في كافة أنحاء العالم، بما في ذلك في مناطق نائية وغير مستقرة، تضطلع بطائفة واسعة من الأنشطة وتعمل في إطار ترتيبات إدارية وتنظيمية مختلفة. ولن يخلو الأمر أبدا من بعض التوتر بشأن الدرجة المناسبة للأخذ بالمركزية. ومع ذلك، ولكي تكون اللامركزية فعالة، يجب توافر هيكل مركزي قوي لكفالة نهج متسق على نطاق المنظمة.

٢٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الوظائف الـ ١١ الممولة من حساب الدعم والمقترح نقلها من شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي وظيفة برتبة ف-٥ و ٣ وظائف برتبة ف-٤ و ٤ وظائف برتبة ف-٣ ووظيفتان برتبة ف-٢ ووظيفة من فئة الخدمات العامة. إضافة إلى ذلك، سيُنقل متعاقدان برتبة ف-٣ إلى المكتب. وستنتقل المسؤولية عن تطوير ودعم نظم إدارة المواهب، وصفحة مدخل المؤسسة، وإدارة هوية المؤسسة، ونظم إدارة حصص الإعاشة والوقود، فضلا عن نظام غالاكسي، من شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى المكتب. وستستمر شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحمّل المسؤولية عن دعم النظم المتبقية وعددها ٣٨ نظاما (انظر المرفقين الثاني والثالث أدناه).

٢٩ - وترى اللجنة أن نقل الوظيفة ذات الرتبة ف-٥ سيُضعف الهيكل الإداري لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يضم وظيفتين فقط برتبة ف-٥. وبالنظر إلى القدرات المتوافرة لدى شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات، التي لديها الآن ١٣ وظيفة برتبة ف-٥، ترى اللجنة أنه ينبغي إرجاء النظر في نقل الوظيفة إلى حين إكمال الاستعراض المشار إليه في الفقرة ١٤ أعلاه.

٣٠ - وتشدد اللجنة الاستشارية على أنه ينبغي لرئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات ورئيس إدارة الدعم الميداني أن يكفلا أن أي تغييرات في هيكل شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لن تؤثر سلباً بأي شكل من الأشكال في الدعم المقدم إلى العمليات الميدانية. وأبلغت اللجنة عند الاستفسار بأن الهدف من اقتراح نقل وظائف من شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو كفالة اتساق تطبيقات المؤسسة وهيكلها الأساسية اتساقاً وثيقاً مع الاستراتيجية المعتمدة على نطاق الأمانة العامة. وستظل شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مسؤولة عن النظم والأنشطة المحددة للميدان التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاحتياجات التشغيلية للبعثات الميدانية وستظل تحشد لها قدرات محددة للبعثات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تقديم الدعم في الميدان.

٣١ - ويرد بيان تقسيم العمل والمسؤوليات بين مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الفقرتين ٧ و ٨ من الإضافة (A/62/793/Add.1). ويشكّل ذلك خطوة نحو تنفيذ المهام الجديدة للمكتب الوارد سردها في الفقرة ٣٥ من التقرير الرئيسي (A/62/793) (انظر الفقرة ٢١ أعلاه). وترى اللجنة الاستشارية أن بعض العناصر المذكورة في إطار الفقرتين ٧ و ٨ مهمة وغامضة وتحتاج إلى مزيد من التوضيح. بيد أن اللجنة تدرك أن إدماج بعض مهام شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملية معقدة وأنه يتعين تحديد أساليب وإجراءات العمل ووضعها في صيغتها الرسمية في ضوء التجربة.

٣٢ - وتشير اللجنة إلى أن الجمعية العامة قررت في قرارها ٢٨٣/٦٠ إنشاء وظيفة رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات برتبة أمين عام مساعد في المكتب التنفيذي للأمين العام. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة أيضاً إلى الفقرة ٥٩ من تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/62/7).

٣٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية وضع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتباره وحدة تنظيمية تقدم تقاريرها مباشرة إلى المكتب التنفيذي للأمين العام دون أن تكون مكتبا

فيه، يرأسها رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات الذي يقدم تقاريره مباشرة إلى نائب الأمين العام. إضافة إلى ذلك، يتولى هذا الرئيس مسؤوليات أخرى بصفته عضوا رئيسيا في العديد من اللجان الرفيعة المستوى، بما فيها اللجنة الإدارية واللجنة التنفيذية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللجنة التوجيهية لمشروع تخطيط موارد المؤسسة. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقدم الأمين العام معلومات مستكملة عن هذه الترتيبات المتعلقة بالإدارة والإبلاغ في سياق تقارير الأداء والميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. إضافة إلى ذلك، ينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقييما لهذه الترتيبات التنظيمية في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. علاوة على ذلك، وفي ضوء الاستثمارات الكبيرة المقررة للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظمها وخدماتها، إضافة إلى الأهمية الاستراتيجية للمشاريع الجارية وما يرتبط بها من مخاطر عالية كما هو الشأن في تنفيذ مشروع تخطيط موارد المؤسسة، ترى اللجنة أنه ينبغي تزويد الجمعية العامة بانتظام بمعلومات مستكملة عن أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٤ - وترى اللجنة الاستشارية أن نقل شعبة خدمات المعلومات والتكنولوجيا من إدارة الشؤون الإدارية إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيؤثر تأثيرا كبيرا على هيكل مكتب خدمات الدعم المركزية. كما سيتأثر هيكل إدارة الدعم الميداني ولكن بدرجة أقل. وزُودت اللجنة، بناء على طلبها، بميكل تنظيمي لمكتب خدمات الدعم المركزية وهيكل تنظيمي آخر لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني (انظر المرفقين الرابع والخامس).

٣٥ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تقدم في سياق الميزانيات المقبلة معلومات بشأن التنسيق على نطاق المنظومة مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في مجال سياسة واستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتشدد على الحاجة إلى التعاون والتنسيق الوثيقين بين مؤسسات الأمم المتحدة في هذا الشأن، وخاصة في مجال نظم المؤسسة. وبالنظر إلى اعتماد الأمم المتحدة نظم تخطيط موارد المؤسسة في وقت لاحق، فإن بإمكانها أن تستفيد من الدروس التي استخلصتها كيانات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتوصي اللجنة كذلك بأن يستكشف رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات أوجه التآزر وفرص التعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما بين الأمانة العامة والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة، لأنها تعتقد أن هناك إمكانية لتحقيق وفورات ضخمة بمواءمة عمليات تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أسرة الأمم المتحدة. وتشجع اللجنة الأمين العام، بصفته رئيس

مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، على زيادة توثيق التنسيق والتعاون بين مؤسسات الأمم المتحدة في جميع المسائل ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٦ - وفي سياق ذلك، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن عددا متزايدا من كيانات الأمم المتحدة تستفيد من خدمات المركز الدولي للحساب الإلكتروني وأن دراسات مقارنة أجريت حديثا أثبتت فعالية المركز من حيث الكلفة. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى قرار الجمعية العامة ٢٧٤١ (د-٢٥) المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ والمتعلق بالتجهيز الإلكتروني للبيانات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة أن هناك قدرا هائلا من الخبرة الفنية في المركز. وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة من خدمات المركز لدعم أنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة.

٣٧ - وزودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية بشأن مبادرة بعنوان "برنامج التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" أطلقها رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بهدف تشجيع الابتكار والتعاون الجماعي فيما بين موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وترد مقترحات مبادرات التقدم السريع من وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شتى أجزاء المنظمة، وتنفذ في غضون ٩٠ يوما أو أقل. ومن أولى المبادرات التي وقع عليها الاختيار لتنفيذها: مبادرة "مواصفة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع البيئة" التي تهدف إلى وضع سياسات وممارسات للحد من إهدار الطاقة واللوازم الورقية؛ و "خدمة الاككتاب في الوثائق"، لإرسال إخطارات إلكترونية آلية إلى المستعملين المسجلين تتضمن وصلات إلى أنواع الوثائق المكتتب فيها بمجرد إتاحتها في نظام الوثائق الرسمية؛ و "المدخل العالمي لموقع iSeek"، من أجل إتاحة دخول مكاتب الأمم المتحدة النائية إلى شبكة iSeek الداخلية.

توصيات اللجنة الاستشارية

٣٨ - طلب الأمين العام إلى الجمعية العامة في الفقرة ٣٨ من تقريره (A/62/793/Add.1) أن توافق على المقترحات الواردة في الوثيقة، وهو ما سيستتبع نقل الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بها المقترحة لإنشاء مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوصي اللجنة بالموافقة على ذلك الطلب، مع مراعاة ملاحظاتها الواردة في الفقرة ٢٩ أعلاه.

٣٩ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تؤيد الجمعية العامة النهج العام المتعلق بالاستراتيجية الشاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة، كما ورد في الوثيقة A/62/793، مع مراعاة تعليقات اللجنة على الاقتراحات.

٤٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية كذلك بأن تحيط الجمعية العامة علما باعترام الأمين العام المضي قدما في إجراء استعراضات هيكلية لجميع وحدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات التابعة لإدارة الشؤون الإدارية، وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، وترشيد تلك الوحدات وتنسيقها. وينبغي أن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية عن نتائج هذه الاستعراضات في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وباقي الميزانيات المقترحة ذات الصلة، بما في ذلك الأثر المترتب في برنامج العمل المقرر والتغييرات المقترح إدخالها عليه، والتغييرات في الهياكل التنظيمية وما سيلزم من إعادة توجيه الموارد (A/62/793، الفقرة ٨٣ ج) و ((د)).

ثالثا - نظم المؤسسة للأمانة العامة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم

٤١ - يغطي تقرير الأمين العام (A/62/510/Rev.1) نظم المؤسسة المقرر إدارتها مركزيا للمنظمة بأسرها تحت سلطة رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات وهي: تخطيط موارد المؤسسة؛ وإدارة محتوى المؤسسة؛ وإدارة العلاقات مع الزبائن.

٤٢ - وكما ذكر في الفقرة ٤ أعلاه، نظرت اللجنة الاستشارية في تقرير سابق للأمين العام (A/62/510) عن نظم المؤسسة خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والستين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وأصدرت تقريرها بشأنه (A/62/7/Add.31)، وهو معروض على الجمعية العامة.

٤٣ - وتشمل الوثيقة المنقحة المعلومات الإضافية التي طلبتها اللجنة الاستشارية في تقريرها، وتتضمن، في جملة أمور، وصفا أدق لوظائف المشروع، واستراتيجية للتنفيذ على مرحلتين، وجدولا زمنيا مقترحا، وتقديرات للميزانية حتى نهاية عام ٢٠١٢. وتستند الاحتياجات من الموارد والخطوط الزمنية لتنفيذ نظم المؤسسة على افتراض موافقة الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام في دورتها الثانية والستين، مع بدء فترة التمويل في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨. وبما أن التقرير ستنظر فيه الجمعية خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والستين، فلا بد أن تعدل تبعا لذلك الجداول الزمنية للمشروع واحتياجاته من الموارد.

ألف - تخطيط موارد المؤسسة

معلومات أساسية

٤٤ - كما جاء في الفقرة ٨ أعلاه، هناك العديد من الثغرات في الوظائف التي يغطيها نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وكانت مواطن الضعف تلك بادية للعيان لبعض الوقت، كما لاحظت اللجنة الاستشارية (انظر مثلاً A/56/7، الفقرة ٩٣). وتذكر اللجنة بأن دراسة الثغرات في نظام المعلومات الإدارية المتكامل التي أجريت في آذار/مارس ٢٠٠٥ أكدت أن نظم المعلومات الإدارية القائمة بالأمم المتحدة أصبحت عتيقة ولا يمكن أن تقدم الدعم الكافي لتلبية المتطلبات المتغيرة للمنظمة في سياق مبادرات الإصلاح الإداري التي بدأ تنفيذها استجابة للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠ و ٢٨٣/٦٠)، وتشمل هذه المبادرات اقتراح اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وتحسين نظام الرقابة الداخلية؛ وتعزيز الرقابة والمساءلة؛ وضمان توافر المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب لدعم عملية صنع القرار. وقد خلصت الدراسة إلى أنه سيكون أكثر فعالية من حيث التكلفة الاستعاضة عن النظم القائمة بمنتج قياسي في متناول اليد لتخطيط موارد المؤسسة بدلا من القيام بعملية تحديث واسعة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل (A/60/846/Add.1). وفي ضوء هذه الاعتبارات، قررت الجمعية الاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل بنظام لتخطيط موارد المؤسسة (القرار ٢٨٣/٦٠).

٤٥ - ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات، في تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أن مشروع تخطيط الموارد في المؤسسة ليس فقط أحد أكبر مشاريع تكنولوجيا المعلومات في الأمانة العامة، بل إنه أيضا أحد الدوافع الرئيسية لزيادة تحديث إدارة المؤسسة بوجه عام وتوحيدها (انظر (Vol. I) A/63/5، الفصل الثاني، الفقرة ١٢٥ و A/63/474، الفقرتان ٢٤ و ٢٥، انظر أيضا الفقرة ٥٧ أدناه). وأفاد المجلس أيضا بأن تقرير الأمين العام (A/62/510/Rev.1) يشكل أساسا سليما لاتخاذ قرار بشأن مشروع تخطيط موارد المؤسسة. وتشدد اللجنة الاستشارية على أن تنفيذ نظام لتخطيط موارد المؤسسة عمل كبير، سواء من حيث نطاق المشروع نفسه وحجمه، فضلا عن قدرته على تحويل الوظيفة الإدارية وتحديثها وتبسيط أساليب العمل على نطاق المنظمة. وتلاحظ اللجنة أن المشروع سيشمل جميع أجزاء الأمانة العامة ويؤثر على إدارة عملياتها لسنوات عديدة. وسيتم توحيد جميع مهام الدعم الإداري في إطار نظام معلومات متكامل واحد للمنظمة بأسرها، بما فيها بعثات حفظ السلام والبعثات الميدانية. وتشمل المهام الإدارية من قبيل تخطيط البرامج والميزنة والاشتراكات والأداء وإدارة الموارد البشرية والمرتبات والمشتريات وإدارة الأصول والمرافق

والسفر والإبلاغ، فضلا عن وظائف الدعم الخاصة بعمليات حفظ السلام في مجالات اللوجستيات ونظم النقل والوقود وخصص الإعاشة. وعلمت اللجنة أن نحو ٢٥٠ نظام معلومات تستخدم على نطاق المنظمة لإنجاز هذه المهام في الوقت الحاضر، وهي في معظمها إما ستدمج أو ترتبط بنظام تخطيط موارد المؤسسة. وكثير من هذه النظم هي نظم قائمة بذاتها لا تتيح تبادل البيانات ونقلها.

٤٦ - وفي هذا الصدد، تذكّر اللجنة الاستشارية بأن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات أجرى، خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، استعراضا خارجيا لتقييم مدى وفاء الهيكل التنظيمي وملاك الموظفين وإطار الإدارة والعمليات بأهداف المكتب بطريقة اقتصادية وكفاءة وفعالة. وكشف الاستعراض أنه نتيجة لقصور نظم المعلومات بالمكتب، فإن أساليب عمله يدوية في معظمها وتستغرق وقتا طويلا.

حالة المشروع

٤٧ - كان الأمين العام اقترح في تقريره السابق (A/62/510) إنشاء قدرة لبدء مشروع تخطيط موارد المؤسسة، وتقديم توقعات أقرب إلى الواقع للتكاليف الإجمالية للمشروع ما أن تستكمل القائمة التفصيلية للاحتياجات الوظيفية والتقنية، التي كان إعدادها جاريا آنذاك، ويتم تحديد الأولويات.

٤٨ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تجميع الاحتياجات الوظيفية المفصلة لبرامجيات تخطيط موارد المؤسسة قد أُنجز في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وعلمت أن مدير المشروع قد عين؛ وأن فريقا مؤقتا، يتألف من ممثلين من المقر والمكاتب خارج المقر فضلا عن موظفين ميدانيين، قد شكّل؛ وأن عملية اختيار البرامجيات قد بلغت مرحلة متقدمة؛ وأن العمل جار لإعداد طلب مقترحات بشأن خدمات التكامل. وتلاحظ اللجنة أن فريقا مؤقتا يتكون من ١٦ موظفا قد شكّل من خلال تدبير خاص.

٤٩ - وكما هو مبين في الفقرات من ٤٠ إلى ٤٥، والشكل الثاني من التقرير المنقح (A/62/510/Rev.1)، يُتوخى تنفيذ عملية تخطيط موارد المؤسسة على مرحلتين عقب المرحلة التحضيرية التي سيستكمل فيها وضع هيكل النظام وإعادة هندسة أساليب تسيير العمل الرفيعة المستوى، وكذلك اقتناء برامجيات تخطيط موارد المؤسسة وخدمات التكامل. ويتوقع أن تستغرق المرحلة الأولى ٣٠ شهرا وستركز، على الأولويات الإدارية الرئيسية، بما فيها وظائف التمويل الأساسي والموارد البشرية والمشتريات وإدارة الأصول، المطلوبة أيضا للائتمثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسوف تستهدف المرحلة الثانية التي

ستستغرق ٢٤ شهرا ما تبقى من الوظائف، بما فيها الإدارة على أساس النتائج، وإدارة المخاطر، والنقل، والسفر.

إدارة المشروع

٥٠ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن هيكل إدارة مشروع تخطيط موارد المؤسسة يتميز عن هيكل إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي تم تناوله أعلاه. وقد تلقت اللجنة، أثناء جلسات الاستماع التي عقدها مع ممثلي الأمين العام، معلومات إضافية عن هيكل إدارة المشروع وعن التسلسل الإداري (A/62/510/Rev.1، الفقرات من ٢٨ إلى ٣٠) فيما يلي بيانها:

(أ) سوف يقدم مدير مشروع تخطيط موارد المؤسسة تقاريره إلى وكالة الأمين العام للشؤون الإدارية بصفقتها رئيسة اللجنة التوجيهية لمشروع تخطيط موارد المؤسسة وإلى رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات، على أساس يومي بشأن قضايا إدارة المشروع والتكنولوجيا. وسيكون فريق مشروع تخطيط موارد المؤسسة وميزانيته في مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(ب) وسوف ييسر هذا الهيكل التنفيذ السلس للمشروع بضمان ضبط الاحتياجات من التكنولوجيا والهياكل الأساسية لتخطيط موارد المؤسسة، ووفاء المشروع تماما بالاحتياجات في مجالات من قبيل الموارد البشرية، والحسابات، والميزانية، وما إلى ذلك.

(ج) ولتعزيز الترابط وضمان اشتراك جميع أصحاب المصلحة في تطوير هذا المشروع، سيتم إنشاء لجان للمستخدمين على الصعيد الإقليمي وفي المقر. وسوف تقوم هذه المجموعات بدور استشاري وتضمن أن تظل الإدارات المستخدمة مشاركة في المشروع أثناء عمليتي التخطيط والتنفيذ.

٥١ - وقدم إلى اللجنة هيكل تنظيمي محدث للإطار الإداري المقترح لمشروع تخطيط موارد المؤسسة المبين في الشكل الأول من التقرير (انظر المرفق السادس).

٥٢ - وتعتقد اللجنة الاستشارية أن هناك حاجة إلى خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة عن المشروع ككل، وهي على ثقة من أن الأمين العام سيُقبلي هذه الترتيبات قيد الاستعراض ويجري تعديلات عليها حسب الاقتضاء، في ضوء الخبرة المكتسبة.

٥٣ - وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة أن اعتماد نظام تخطيط موارد المؤسسة سوف يؤثر تأثيرا مباشرا على أعداد كبيرة من الموظفين ونظم المعلومات وعلى المنظمة ككل. ومن المرجح أن أساليب تسيير العمل والأدوار والمسؤوليات ستخضع لتغييرات تترتب على

ذلك. ويتطلب المشروع الدعم الكامل والالتزام التام من جانب المديرين، وينبغي النظر إليه باعتباره مشروعاً من مشاريع الأعمال، مع إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الوظيفية. ولذلك فمن المفهوم أن رئيسة اللجنة التوجيهية لمشروع تخطيط موارد المؤسسة (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية) ينبغي أن تتولى المسؤولية العامة عن المشروع. وتلاحظ اللجنة أن مقدمي خدمات الدعم في مجالات الشؤون المالية، وسلسلة الإمداد، والموارد البشرية، والدعم المركزي، ممثلون في اللجنة التوجيهية. وهي على ثقة من أن اللجنة التوجيهية سوف ترتب أيضاً لتلقي إسهامات من الإدارات الفنية، التي سوف تتأثر بنفس القدر بالانتقال إلى نظام تخطيط موارد المؤسسة، بوصفها الجهات المستخدمة النهائية لخدمات الدعم. وتؤكد اللجنة أيضاً أن دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا ينبغي أن يقلل إلى الحد الأدنى. فمحللو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرهم من الموظفين هم فاعلون رئيسيون يجب أن يظلوا مشاركين بقوة في جميع مراحل المشروع، بما فيها رسم خريطة الأعمال واستعراض أساليب تسيير العمل، وتحديد متطلبات التكيف وفقاً للحاجة لضمان التوصل إلى حل صالح وسليم من الناحية الفنية. وترى اللجنة أن مشروع تخطيط موارد المؤسسة ينبغي أن يعامل على أنه مشروع مشترك، تحركه متطلبات تسيير الأعمال، وينفذ من خلال نظم معقدة من تكنولوجيا المعلومات تتطلب مستوىً عالياً من الخبرة التقنية.

المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥٤ - نتيجة للتأخر في مشروع تخطيط موارد المؤسسة، تلاحظ اللجنة أن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يجب أن يؤجل حتى عام ٢٠١١ على أقرب تقدير. وفي هذا الصدد، تحيط اللجنة علماً بتعليقات مجلس مراجعي الحسابات (A/63/5 (Vol.I)، الفصل الثاني الفقرتان ١٢٣ و ١٢٤) المتعلقة بالحاجة إلى القيام، من خلال خطة رئيسية مشتركة، بدمج خطط عمل فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والفريق المسؤول عن الوحدة المالية في نظام تخطيط موارد المؤسسة، من أجل تحسين تنسيق منجزات المشروعين. وعلقت اللجنة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/63/474)، الفقرات من ٢٠ إلى ٢٣) وأيدت توصيات مجلس مراجعي الحسابات. وتحث اللجنة الأمين العام على أن يتخذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ توصيات المجلس بسرعة.

ملاحظات وتوصيات أخرى

٥٥ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في الجزء الثاني من قرارها ٢٨٣/٦٠ تقديم شرح مفصل وأمثلة ملموسة عن الطريقة التي يُتوخى بها أن تعزز المقترحات فعالية عمل

المنظمة وأن تعالج أوجه القصور الحالية. وقدم الأمين العام في الجزء الثالث من تقريره (الفقرات من ٢٣ إلى ٢٧) بعض المعلومات عن الفوائد المتوقعة من تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة، في مجالات مثل زيادة الفعالية التشغيلية والإنجاز في الوقت المناسب، وتعزيز عمليات الخزينة، وتحقيق مستوى أعلى من رضا الزبائن، وتحقيق مكاسب في الإنتاجية وتجنب التكاليف، فضلاً عن تحسين المساءلة والشفافية. وترى اللجنة أن الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات ينبغي أن تؤدي إلى مكاسب ملموسة وقابلة للقياس في الكفاءة والإنتاجية. ولذلك توصي بأن يُطلب إلى الأمين العام وضع أهداف محددة في هذا الصدد وتحديد أساليب لقياس أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المؤسسة على أداء المهام الإدارية للمنظمة (انظر الفقرة ٦٩ (ب) أدناه).

٥٦ - ويحدد الأمين العام في تقريره (A/62/510/Rev.1 الفقرة ٢٢) المبادئ التي ستوجه مشروع تخطيط موارد المؤسسة، وتتضمن الحاجة إلى زيادة التوحيد والتوافق بين ممارسات العمل في جميع أجزاء الأمانة العامة والحد من نطاق تكييف البرامجيات وتلبية متطلبات المكاتب خارج المقر، وعمليات حفظ السلام، والبعثات الأخرى، والحفاظ على قنوات اتصال مفتوحة مع الدول الأعضاء والمديرين والموظفين في جميع مراحل المشروع. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الدروس المستفادة من المؤسسات الأخرى التي نفذت نظم تخطيط موارد المؤسسة وقامت بصيانتها تشمل ضرورة تقليل التكييف إلى أدنى حد من أجل ضمان الفعالية من حيث التكلفة وكذلك المرونة في التأقلم لاستخدام الإصدارات الجديدة من البرامجيات حينما تصبح متاحة، إذ إن الإفراط في تكييف حزمة تخطيط موارد المؤسسة أمر مكلف من حيث التصميم والتنفيذ، وتصبح هذه الحزمة عبئاً في صيانتها، ولا يمكن مواءمتها مع التكنولوجيات الجديدة بعد التطبيق الأولي. وفي حين أن الحلول البرمجية ينبغي أن تكون متوافقة تماماً مع احتياجات عمل المنظمة، فإن اللجنة تعتقد أن العمليات الإدارية ينبغي أن تدرس وتكيف وفقاً للبرامجيات المختارة حيثما كان ذلك ممكناً. وتشدد اللجنة على أن تكييف برامجيات تخطيط موارد المؤسسة ينبغي أن يبقى عند الحد الأدنى وتعتقد أن أي تكييف ينبغي أن يبرر تبريراً تاماً. كما تتوقع أن يجري التقييد تماماً بجميع المبادئ المبينة في الفقرة ٢٢ من تقرير الأمين العام وتقديم تقارير عنها.

٥٧ - وترد المخاطر الكامنة لهذا المشروع من حيث التوقيت والميزانية، جنباً إلى جنب مع الإجراءات المقترحة للتخفيف من هذه المخاطر، في الفقرتين ٧٥ و ٧٦ من التقرير. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المخاطر في هذا المجال تتصل بالإجراءات اللازمة للمشاورات واتخاذ القرارات على نطاق المنظمة. وتشدد اللجنة على الأهمية الحاسمة للالتزام بالخطوط الزمنية حتى لا يتأخر المشروع. وترى اللجنة، على غرار ما هو مبين في ملاحظاتها على تقرير

مجلس مراجعي الحسابات (A/63/474، الفقرة ٢٥)، أن تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة يتطلب رصدًا دقيقًا، نظرًا لأهمية المشروع وتكاليفه الكبيرة. وبناءً عليه، فإن الجمعية العامة ينبغي أن تظل على علم بالتطورات الحاصلة في هذا الصدد. وتتطلع اللجنة إلى الاستعراضات المقبلة التي سيقوم بها المجلس فيما يتعلق بالعملية التحضيرية لتخطيط موارد المؤسسة، وكذلك للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة أن الأمين العام يعتزم إجراء تقييم قصير بعد كل واحدة من مرحلتَي المشروع، وتقديم تقارير مرحلية سنوية، بما في ذلك تفاصيل عن التقدم العام بالمقارنة مع المؤشرات الأساسية لتنظر فيها الجمعية (A/62/510/Rev.1، الفقرة ٤٠).

٥٨ - وقدمت إلى اللجنة الاستشارية، استجابة لطلبها، قائمة بكيانات الأمم المتحدة التي نفذت نظم تخطيط موارد المؤسسة (انظر المرفق السابع). وتبين القائمة أن معظم المؤسسات لديها خبرة خمس سنوات على الأقل في تطبيق نظم تخطيط موارد المؤسسة. وأبلغت اللجنة بأن مواصلة الممارسات والعمليات التنفيذية والإدارية لتخطيط موارد المؤسسة قد نوقشت في إطار شبكة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق. وإضافة إلى ذلك، يتشاور فريق مشروع تخطيط موارد المؤسسة بانتظام مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي. وخلال المرحلة التحضيرية للمشروع، قدمت هذه الكيانات مساعدة كبيرة في صياغة الخطة الأولية وتقاسمت خبراتها في اقتناء برامج تخطيط موارد المؤسسة، وتحقيق تكاملها، وغير ذلك من خدمات الدعم، فضلًا عن إعادة هندسة أساليب تسيير العمل وإدارة المشروع. وتشدد اللجنة على أن أعضاء فريق المشروع ينبغي أن يظلوا على اتصال بنظرائهم في كيانات الأمم المتحدة الأخرى لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

٥٩ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مركز البيانات في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي وموقعا ثانويًا في بلنسية، إسبانيا، سيؤويان برامج تخطيط موارد المؤسسة، على النحو المقترح في مشروع استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل (A/62/477) (انظر الفقرة ٨٦ أدناه).

توصيات بشأن الموارد وترتيبات التمويل

الوظائف

٦٠ - فيما يتعلق بالاحتياجات من الموظفين، يسعى الأمين العام إلى الحصول على الموارد ذاتها التي طلبها في تقريره السابق (A/62/510). ويشير إلى أنه لا يمكن مباشرة مشروع

تخطيط موارد المؤسسة بطريقة صحيحة ما لم يتم إنشاء فريق المشروع. وهو فريق أساسي سيضم ٤٤ وظيفة مؤقتة (١ مد-٢، و ٦ مد-١، و ١٢ ف-٥، و ١٣ ف-٤، و ٥ ف-٣، و ٧ خ ع (ر أ) (A/62/510/Rev.1، الفقرات من ٦٠ إلى ٦٤). وعلمت اللجنة الاستشارية أنه يُتوقع مع إحراز تقدم في تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة إلغاء مهام ١٨ وظيفة تدريجياً خلال المرحلة الثانية من التنفيذ (انظر الفقرة ٤٩ أعلاه)، على نحو ما هو مبين في الجدول أدناه.

الجدول ١

الاحتياجات من الوظائف (المشتركة التمويل)

الفئة	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣
الفئة الفنية وما فوقها			
مد-٢	١	-	-
مد-١	٦	-	(١)
ف-٥	١٢	-	(٥)
ف-٤/٣	١٨	-	(٨)
المجموع الفرعي	٣٧	-	(١٤)
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها			
الرتب الأخرى	٧	-	(٤)
المجموع الفرعي	٧	-	(٤)
المجموع	٤٤	-	(١٨)

(أ) أرقام مؤقتة، تبعاً لتاريخ بدء تنفيذ مشروع تخطيط موارد المؤسسة.

٦١ - تقرر اللجنة الاستشارية بالحاجة إلى قدرة مكرسة لدعم تنفيذ مشروع تخطيط موارد المؤسسة وتوصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالتوظيف. وتطلب شغل الوظائف حسب الاقتضاء، وفقاً لاحتياجات المشروع.

تقديرات الاحتياجات

٦٢ - تقدر الاحتياجات الإجمالية من الموارد اللازمة لتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة في الأمانة العامة على مدى خمس سنوات بمبلغ ٦٠٠ ٥٦٠ ٢٨٥ دولار (بالأسعار الجارية). ويشمل هذا المبلغ اعتماداً للطوارئ بنسبة ١٥ في المائة من تكلفة المشروع، أو ما يعادل ٣٧ ٢٤٧ ٠٠٠ دولار. وكما ذكر الأمين العام في تقريره (A/62/510/Rev.1، الفقرة ٥٤)، فإن هذا المبلغ لم يحدّد استناداً إلى تكاليف العقود الثابتة للبرامجيات وخدمات تكامل النظم،

وذلك ريثما تُنجز أنشطة الشراء. وهو يمثل تقديرا لتكلفة تنفيذ وتعميم نظام تخطيط موارد المؤسسة مع مراعاة أسعار السوق الجارية وتكاليف المشروع في مؤسسات أخرى تابعة للأمم المتحدة والمشورة الملتزمة من مصادر متخصصة في المجال. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تكاليف خدمات التكامل وتكييف البرمجيات حسب الاحتياجات لن تُعرف إلا عند الانتهاء من مرحلة إعادة هندسة أساليب العمل، وكشف احتياجات التكيف المحددة وإضفاء الصبغة الرسمية عليها.

٦٣ - ويرد في الجدول ١ والفقرة ٥٤ من تقرير الأمين العام تفصيل لإجمالي التقديرات البالغ ٦٠٠ ٣١٣ ٢٤٨ دولار، باستثناء اعتماد الطوارئ. ويشمل هذا المبلغ ٣٠ مليون دولار لتراخيص البرمجيات وتكييفها، و ١٢٨,٧ مليون دولار لتكاليف التكامل، و ٤٧,٩ مليون دولار لإدارة المشروع وإدارة التغيير، و ٣٧ مليون دولار للتدريب، و ٤,٧ ملايين دولار للتكاليف التشغيلية. ويتضمن الجدول ٢ من التقرير موجزا للاحتياجات الإجمالية من الموارد حسب فترة التمويل ومصدر الأموال حتى نهاية المشروع. واستندت تقديرات الأمين العام لفترة السنتين الحالية على الافتراض بأن المشروع ستوافق عليه الجمعية العامة في دورتها الثانية والسنتين، مع بدء التمويل اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

٦٤ - وزُودت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، بمعلومات محدثة عن الموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، نظرا للتأخر في المشروع. وزُودت اللجنة أيضا بنص محدث للعناصر المنقحة من الفقرة ١٠٩ من تقرير الأمين العام التي تحتوي على الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة، ويرد هذا النص في المرفق الثامن. وتلاحظ اللجنة أن الاحتياجات المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تقدر بمبلغ ٤٢ ٨٤٧ ٥٠٠ دولار (بالأسعار الجارية)، وهذا يمثل نقصانا كبيرا قياسا إلى الاحتياجات الأولية البالغة ٣٠٠ ٥٧١ ١١٩ دولار المقترحة في الوثيقة A/62/510/Rev.1.

٦٥ - ويبين الجدولان ٢ و ٣ أدناه التقديرات المنقحة بقيمة ٤٢ ٨٤٧ ٥٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بحسب العنصر ووجه الإنفاق على التوالي، مقارنة بالاحتياجات الأولية الواردة في الوثيقة A/62/510/Rev.1.

الجدول ٢

الاحتياجات من الموارد لمشروع تخطيط موارد المؤسسة بحسب العنصر، ٢٠٠٨-٢٠٠٩
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	الاحتياجات الأولية ^(أ)	الاحتياجات المنقحة	زيادة/(نقصان)
تراخيص البرامج وتكييفها	١٤ ٠٠٠,٠	٢ ٥٢٥,٠	(١١ ٤٥٧,٠)
تكاليف التكامل	٤٢ ١٠٦,٢	٢٠ ٢٥٨,٦	(٢١ ٨٤٧,٤)
إدارة المشروع وإدارة التغيير	١٦ ٣٠٦,٣	١٠ ٩٢٧,٥	(٥ ٣٨٧,٧)
التدريب	٧ ٠٤٨,١	١ ٤٣٢,٧	(٥ ٦١٥,٤)
التكاليف التشغيلية	٢ ٨٦٣,٩	٢ ١١٤,٩	(٧٤٩,٠)
المجموع	٨٢ ٣٢٤,٣	٣٧ ٢٥٨,٧	(٤٥ ٠٦٥,٦)
اعتماد الطوارئ	٣٧ ٢٤٧,٠	٥ ٥٨٨,٨	(٣١ ٦٥٨,١٩)
المجموع	١١٩ ٥٧١,٣	٤٢ ٨٤٧,٥	(٧٦ ٧٢٣,٧٧)

(أ) انظر A/62/510/Rev.1، الجدول ٢.

الجدول ٣

الاحتياجات من الموارد لمشروع تخطيط موارد المؤسسة حسب وجه الإنفاق، ٢٠٠٨-٢٠٠٩
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الاحتياجات الأولية ^(أ)	الاحتياجات المنقحة	زيادة/(نقصان)
الوظائف	٩ ٣٢٣,٥	٧ ٦٠٢,٥	(١ ٧٢١,٠)
تكاليف الموظفين الأخرى	٣ ٧٧٦,٤	٣ ٥٩٦,٠	(١٨٠,٤)
سفر الموظفين	٣ ٢٥٧,٠	٢ ٠٣١,١	(١ ٢٢٥,٩)
الخدمات التعاقدية	٤٩ ١٠٣,٦	١٩ ٣٨٩,٢	(٢٩ ٧١٤,٤)
مصروفات التشغيل العامة	٢ ٢٣٢,٥	١ ٥٤٥,٦	(٦٨٦,٩)
اللوازم والمواد	٣٣,٠	٢٤,٠	(٩,٠)
الأثاث والمعدات	١٤ ٥٩٨,٤	٣ ٠٧٠,٣	(١١ ٥٢٨,١٠)
المجموع الفرعي	٨٢ ٣٢٤,٣	٣٧ ٢٥٨,٧	(٤٥ ٠٦٥,٧)
اعتماد الطوارئ	٣٧ ٢٤٧,٠	٥ ٥٨٨,٨١	(٣١ ٦٥٨,١٩)
المجموع	١١٩ ٥٧١,٣	٤٢ ٨٤٧,٥	٧٦ ٧٢٣,٧٧

(أ) انظر A/62/510/Rev.1، الجدول ٢.

٦٦ - ويبين الجدولان ٤ و ٥ أدناه توزيع المبلغ المنقح بالتناسب بين مصادر التمويل المختلفة، استناداً إلى ترتيبات التمويل الواردة في الفقرة ٧٩ من التقرير (A/62/510/Rev.1)، وقدره ٤٢ ٨٤٧ ٥٠٠ دولار.

الجدول ٤

الاحتياجات المنقحة لمشروع تخطيط موارد المؤسسة حسب النشاط ومصدر الأموال
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	الميزانية العادية المنقحة	الميزانية المنقحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام ^(١)	الموارد المنقحة الخارجة عن الميزانية المجموع
تراخيص البرمجيات وتكييفها	٣٧٨,٨	١ ٥٦٥,٥	٢ ٥٢٥,٠
تكاليف التكامل	٣٠٣٨,٨	١٢ ٥٦٠,٣	٢٠ ٢٥٨,٦
إدارة المشروع وإدارة التغيير	١ ٦٣٩,١	٦ ٧٧٥,١	١٠ ٩٢٧,٥
التدريب	٢١٤,٩	٨٨٨,٣	١ ٤٣٢,٧
التكاليف التشغيلية	٣١٧,٢	١ ٣١١,٢	٢ ١١٤,٩
المجموع	٥ ٥٨٨,٨	٢٣ ١٠٠,٤	٣٧ ٢٥٨,٧
اعتماد الطوارئ	٨٣٨,٣	٣ ٤٦٥,١	٥ ٥٨٨,٨
المجموع	٦ ٤٢٧,١	٢٦ ٥٦٥,٥	٤٢ ٨٤٧,٥

(أ) من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

الجدول ٥

الاحتياجات المنقحة لمشروع تخطيط موارد المؤسسة حسب وجه الإنفاق ومصدر الأموال، ٢٠٠٨-٢٠٠٩
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الميزانية العادية المنقحة	الميزانية المنقحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام ^(١)	الموارد المنقحة الخارجة عن الميزانية المجموع
الوظائف	١ ١٤٠,٤	٤ ٧١٣,٦	٧ ٦٠٢,٥
تكاليف الموظفين الأخرى	٥٣٩,٤	٢ ٢٢٩,٥	٣ ٥٩٦,٠
سفر الموظفين	٣٠٤,٧	١ ٢٥٩,٣	٢ ٠٣١,١
الخدمات التعاقدية	٢ ٩٠٨,٤	١٢ ٠٢١,٣	١٩ ٣٨٩,٢
مصرفات التشغيل العامة	٢٣١,٨	٩٥٨,٣	١ ٥٤٥,٦
اللوازم والمواد	٣,٦	١٤,٩	٢٤,٠

وجه الإنفاق	الميزانية العادية المنقحة	الميزانية المنقحة لحساب دعم عمليات حفظ السلام ^(١)	الموارد المنقحة الخارجة عن الميزانية المجموع
الأثاث والمعدات	٤٦٠,٥	١٩٠٣,٦	٣٠٧٠,٣
المجموع الفرعي	٥٥٨٨,٨	٢٣١٠٠,٤	٣٧٢٥٨,٧
اعتماد الطوارئ	٨٣٨,٣	٣٤٦٥,١	٥٥٨٨,٨
المجموع	٦٤٢٧,١	٢٦٥٦٥,٥	٤٢٨٤٧,٥

(أ) من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٦٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية بالاحتياجات المنقحة في الوقت الذي كانت تضع فيه هذا التقرير في صيغته النهائية. وتعكس التخفيضات التغيرات الطارئة في تسلسل الأنشطة واستراتيجيات الشراء وكذلك حالات التأخير في الموافقة على المشروع. ويرى الأمين العام حالياً أنه سيكون من الأجدى للمنظمة أن تنتهي من اختيار برامجيات تخطيط موارد المؤسسة قبل المضي في الأنشطة المتصلة باقتناء خدمات تحقيق التكامل بدلاً من الاضطلاع بهذه الأنشطة بطريقة متزامنة جزئياً كما كان متوخى في البداية. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح توزيع عمليات اقتناء خدمات تحقيق التكامل على مراحل لتصميم وبناء و/أو بدء تنفيذ المشروع، بدلاً من وضع مقترحات لتحقيق تكامل النظم تغطي مجموعة شاملة من الخدمات للمشروع بكامله في البداية (A/62/510/Rev.1، الفقرة ٣٥). ويفيد الأمين العام أن هذا النهج سيتيح للأمم المتحدة تحديد احتياجات كل مرحلة من المشروع استناداً إلى منجزات المرحلة السابقة، مما يقلل من مخاطر زيادة التكلفة واتساع النطاق. وبالإضافة إلى ذلك، سيتيح هذا النهج اختيار بائعين ذوي خبرة في مراحل محددة من عملية تحقيق التكامل، مثل تدريب الموظفين خلال عملية بدء التنفيذ، وبالتالي زيادة المنافسة. وقُدِّم إلى اللجنة أيضاً خط زمني محدث للمشروع (انظر المرفق التاسع) يتبين منه حدوث تأخر قدره ستة أشهر إجمالاً في إكمال التنفيذ.

٦٨ - وأخبرت اللجنة الاستشارية علاوة على ذلك بأنه، نتيجة لهذا النهج، لن تتم خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الأنشطة والنفقات التالية المتوخاة في وقت سابق خلال فترة الستين:

- تراخيص البرامجيات وتكييفها (٤٧٥ ٠٠٠ دولار): نتيجة لاستراتيجية المنظمة الأقوى في التفاوض مع بائعي البرامجيات، سُتدفع مبالغ محدودة لقاء تراخيص البرامجيات خلال مرحلة تصميم المشروع وسيبدأ أي تكييف مطلوب في وقت لاحق من عام ٢٠٠٩.

- تحقيق تكامل البرامجيات (٤٠٠ ٨٤٧ ٢١ دولار): استنادا إلى النهج السابق الذكر لاقتناء خدمات تحقيق تكامل البرامجيات، سيسجل انخفاض كبير في العدد الإجمالي لشهور العمل اللازمة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لأن هذه الموارد ستكون مطلوبة خلال مرحلتي البناء وبدء التنفيذ اللاحقتين.
- إدارة المشروع وإدارة التغيير (٧٠٠ ٣٨٧ ٥ دولار): سيؤجل فريق مشروع تخطيط موارد المؤسسة استقدام كامل الموظفين إلى غاية تموز/يوليه ٢٠٠٩، تاريخ بدء مرحلة التصميم التي تلي الانتهاء من أنشطة إعادة هندسة أساليب تسيير العمل الرفيعة المستوى في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وما زالت استراتيجية إدارة التغيير تركز على حملة لتوعية أصحاب المصلحة بمشروع تخطيط موارد المؤسسة، في انتظار موافقة الجمعية العامة.
- التدريب (٤٠٠ ٦١٥ ٥ دولار): يتوقف بدء التدريب على اقتناء حل تخطيط موارد المؤسسة، الذي يوجد في مرحلة التقييم النهائي.
- التكاليف التشغيلية (٧٤٩ ٠٠٠ دولار): تتأثر المتطلبات المتصلة بمصروفات التشغيل العامة تبعا لحالات التأخير المشار إليها أعلاه.

٦٩ - وترى اللجنة الاستشارية أن هذه التقيحات تمثل تغييرا هاما في استراتيجية تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة على نحو ما جاء في الفقرة ٣٥ من التقرير. لذلك، توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم خطة منقحة لتنفيذ مشروع تخطيط موارد المؤسسة وميزانية محدثة لتتضمن فيها الجمعية العامة في سياق نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وينبغي أن يكون بوسع الأمين العام تحديث خطة المشروع وتأكيدهما، نظرا لتعيين مدير المشروع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. كما ينبغي أن تشمل خطة التنفيذ المنقحة ما يلي:

- (أ) معلومات عن إقامة الهيكل الإداري المعدل لنظام تخطيط موارد المؤسسة الوارد وصفه في الفقرة ٥٠ أعلاه؛
- (ب) تفاصيل عن الفوائد ومكاسب الإنتاجية الملموسة التي ستتحقق من خلال تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة إلى جانب معايير لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المنشودة؛
- (ج) تفاصيل التكاليف المقدرة لصيانة التطبيق القائم والنظم الجديدة في مرحلة ما بعد التنفيذ، بما في ذلك وقت التزامن الذي سيشغل فيه كل من النظام الجديد والنظام القائم.

٧٠ - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يزود الأمين العام، في غضون ذلك، بالموارد الكافية لتوفير الموظفين لفريق المشروع الأساسي والمضي في إنجاز المهام وأنشطة المشروع في مرحلة التصميم المفصلة، فضلاً عن أية مهام أخرى ينبغي أدائها لئلا يحدث مزيد من التأخير في تنفيذ الجدول الزمني للمشروع. ومن ثم، توصي اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على الموارد المنقحة المطلوبة لفترة السنتين الحالية البالغة ٧٠٠ ٢٥٨ ٣٧ دولار، وتشمل مبلغاً قدره ٨٠٠ ٥٨٨ ٥ دولار يمол من الميزانية العادية، ومبلغاً قدره ٤٠٠ ١٠٠ ٢٣ دولار يمол من حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ومبلغاً قدره ٨٠٠ ٥٦٩ ٨ دولار يوفر من الموارد الخارجة عن الميزانية. والجدير بالملاحظة أن الاحتياجات المتبقية المقبلة ستُدرج في ميزانيات حساب دعم عمليات حفظ السلام اللاحقة.

٧١ - ومن النص المنقح للفقرة ١٠٩ المقدم إلى اللجنة الاستشارية (انظر الفقرة ٦٤ أعلاه، والمرفق الثامن أدناه)، تلاحظ اللجنة أن الأمين العام يقترح تمويل احتياجات مشروع تخطيط موارد المؤسسة من الميزانية العادية لفترة السنتين الحالية بمبلغ ١٠٠ ٤٢٧ ٦ دولار في إطار الباب ٢٨ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، من الميزانية، وذلك على النحو التالي: (أ) ٢ ٣٤٦ ٠٠٠ دولار من الفائدة المتراكمة في إطار صندوق نظام المعلومات الإدارية المتكامل المتاحة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؛ و (ب) ٤ ١٦٤ ٣٠٠ دولار من الأرصدة المتاحة في حساب الفائض لصندوق الأمم المتحدة العام. وكما لاحظ الأمين العام (A/62/510/Rev.1، الفقرة ٨٢ (ب))، سيقضي هذا تعليق الأحكام المتصلة بقيد الأرصدة الدائنة بموجب البنود ٢-٣ (د) و ٣-٥ و ٤-٥ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، التي تقتضي التنازل عن هذه الأموال. وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام باستثناء اعتماد الطوارئ (انظر الفقرة ٧٢ أدناه). وهكذا سيمول مبلغ ٨٠٠ ٥٨٨ ٥ دولار على النحو التالي: ٢ ٣٤٦ ٠٠٠ دولار من الفائدة المتراكمة في إطار صندوق نظام المعلومات الإدارية المتكامل المتاحة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٣ ٢٤٢ ٨٠٠ دولار من الأرصدة المتاحة في حساب الفائض لصندوق الأمم المتحدة العام. وتوصي اللجنة بالموافقة على استخدام الفائدة المتراكمة في إطار صندوق نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وتعتبر أن استخدام الأرصدة المتاحة في حساب الفائض لصندوق الأمم المتحدة العام والرصيد الحر لعمليات حفظ السلام النشيطة للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ أمر من أمور السياسة العامة التي تقتضي قراراً من الجمعية العامة.

٧٢ - ولا توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اعتماد ٨١٠ ٥٨٨ ٥ دولارات للطوارئ كما طلبه الأمين العام. وتلاحظ اللجنة أن الأمين العام اقترح في الأصل

(A/62/510/Rev.1) اعتماداً للطوارئ قدره ٣٧ ٢٤٧ ٠٠٠ دولار يمثل ١٥ في المائة من التكلفة المقدرة الإجمالية للمشروع البالغة ٢٨٦ مليون دولار التي يجب أن تمول فوراً في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، خلال فترة السنتين الأولى من المشروع الذي يستغرق خمسة أعوام. وترى اللجنة أنه ليس هناك ما يبرر هذا الاعتماد، نظراً لتقلص نطاق الأنشطة المزمعة خلال ما تبقى من فترة السنتين الحالية، فضلاً عن نهج الأمين العام المرحل لاقتناء خدمات تحقيق التكامل، الذي يحد من مخاطر زيادة التكاليف وعدم اليقين (انظر الفقرتين ٦٧ و ٦٨ أعلاه).

الحساب الخاص المتعدد السنوات

٧٣ - يطلب الأمين العام التفويض بإنشاء حساب خاص متعدد السنوات لتسجيل إيرادات مشروع تخطيط موارد المؤسسة ونفقاته. وتشير اللجنة إلى أنها أعربت في تقريرها السابق (A/62/7/Add.31، الفقرة ١١) عن تحفظات بشأن هذه الخطوة. واستفسرت اللجنة عن السبب الذي جعل الأمين العام يعيد تقديم هذا الاقتراح. وأبلغت أن الحساب الخاص المتعدد السنوات من شأنه أن يضمن توافر مجموع التمويل المعتمد حين يكون مطلوباً، ومن ثم تفادي حالات تأخر الشراء لمجرد عدم توافر الأموال. كما أن ذلك الحساب من شأنه أن يتيح بعض المرونة في طلب الأصناف التي يتطلب الحصول عليها مهلة زمنية طويلة لا تتوافق دائماً مع دورات الميزانية. وأبلغت اللجنة كذلك بأنه فور إتمام المشروع، وهو ما يُتوقع أن يكون خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيجري إطلاع الجمعية العامة على الرصيد المتبقي في الصندوق المتعدد السنوات لتتصرف فيه وفق ما جرت به الممارسة. وسييسر الحساب الخاص أيضاً إدارة مختلف مصادر التمويل التي تختلف فترات تمويلها. وفي ضوء التوضيحات المقدمة، وتسليماً بضرورة وجود درجة من المرونة في إدارة عملية شراء برامجيات وخدمات تخطيط موارد المؤسسة، توصي اللجنة بقبول مقترح الأمين العام الوارد في الفقرة الفرعية (ل) من الفقرة ١٠٩ في الوثيقة A/62/510/Rev.1، والمؤكد في وقت لاحق (انظر الفرع الخامس والمرفق الثامن أدناه)، الداعي إلى إنشاء حساب خاص متعدد السنوات لتسجيل إيرادات هذا المشروع ونفقاته. وتكرر اللجنة توصيتها السابقة بوجوب العمل على استخدام الموارد بكفاءة والإبلاغ بشفافية عن تكاليف تنفيذ المشروع، وتشدد على ضرورة رصد المشروع بفعالية وتقديم تقارير أداء مفيدة إلى الجمعية بصورة منتظمة. وتشدد اللجنة أيضاً على أن إدخال أي تغييرات أو تعديلات جوهرية على نطاق المشروع، وكذلك أي تمديد للحساب الخاص المتعدد السنوات إلى

ما بعد فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، لا بد لهما من تفويض من الجمعية.

تقاسم التكاليف

٧٤ - كما هو مبين في الفقرة ٧٩ من التقرير، يقترح تمويل مشروع تخطيط موارد المؤسسة من مصادر الأموال الرئيسية، وذلك بنسبة ١٥ في المائة من الميزانية العادية، و ٦٢ في المائة من حساب دعم عمليات حفظ السلام، و ٢٣ في المائة من الحسابات الخاصة لتكاليف دعم البرامج. وتفيد الإيرادات العامة التي تولدها النفقات المتصلة بالتعاون التقني، والصناديق الاستثمارية العامة، والمبالغ المسددة مقابل الدعم الإداري الذي تقدمه المنظمة إلى كيانات خارجة عن الميزانية، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف على الحسابات الخاصة لتكاليف دعم البرامج. وكما ذكر الأمين العام، تستند هذه الصيغة إلى توزيع الموارد المقدرة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بدلا من النفقات الفعلية. وتلاحظ اللجنة إدراج مساهمات من مصادر خارجة عن الميزانية، الأمر الذي تعتبره مناسبا. وتوصي بالموافقة على مقترح الأمين العام في الوقت الحالي.

٧٥ - وترى اللجنة الاستشارية أن هناك نهجا بديلا يتمثل في تحديد نسبة تقاسم التكاليف على أساس النفقات الفعلية بدلا من التقديرات، كما يقترح الأمين العام حاليا. وفي هذه الحالة، ترى اللجنة أنه ينبغي أن يُطلب إلى مجلس مراجعي الحسابات تقديم بيان عن تكوين النفقات الإجمالية للأمم المتحدة حسب مصدر الأموال، وذلك استنادا إلى البيانات المالية المراجعة. وتوصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام أن يستكشف هذا النهج البديل في المقترحات المقبلة.

باء - إدارة العلاقات مع الزبائن وإدارة المحتوى في المؤسسة

٧٦ - أعاد الأمين العام في تقريره (A/62/510/Rev.1) تقديم المقترحات التي كان قد عرضها سلفا في الصيغة السابقة لتقريره (A/62/510). وجرى تحديث الاحتياجات المالية لتعكس الأسعار الجارية فضلا عن فترة التمويل المعدلة، التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ بدلا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ولا تزال صالحة الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة ذي الصلة A/62/7/Add.31. فقد أوصت اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام لتنفيذ نظامي إدارة العلاقات مع الزبائن وإدارة المحتوى في المؤسسة.

٧٧ - إلا أن اللجنة الاستشارية تشير إلى أنه ينبغي، اعتبارا لتوقيت نظر الجمعية العامة في هذه المقترحات (انظر الفقرة ٤٣ أعلاه)، تعديل فترة التمويل والموارد المطلوبة لفترة

الستين الحالية تبعاً لذلك. وتطلب اللجنة تقديم معلومات مستكملة إلى الجمعية العامة عند نظرها في المقترحات.

رابعاً - أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعادة قدرة الأمانة العامة للأمم المتحدة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل فيها

٧٨ - صدر تقرير الأمين العام (A/62/477) في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ استجابة لـ: (أ) قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٥٩ (الجزء الحادي عشر)، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا مفصلا لإطار تشغيلي شامل لأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستمرار العمل، واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، على النحو المبين في تقريره عن إقامة نظام معزز وموحد لإدارة الأمن في الأمم المتحدة (A/59/365 و Corr.1 و Add.1 و Corr.1)؛ و (ب) قرار الجمعية ٢٦٦/٦٠، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً شاملاً عن مقترح إنشاء وتبرير إقامة مراكز زائدة للبيانات لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل في مواقع بعثات حفظ السلام، وفي مسرح عملياتها وبعيда عنه، وخارج مسرح عملياتها وبعيда عنه، وكذلك عن إنشاء مرفق ثانوي فعال للاتصالات ومركز لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٧٩ - وتضمن تقرير الأمين العام مجموعتين من المقترحات تتعلقان بما يلي:

(أ) إطار تشغيلي شامل للبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل بالنسبة لنظم المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية للمنظمة بأسرها، بما في ذلك عمليات حفظ السلام، وذلك بإنشاء وحدة مركزية رئيسية للبيانات في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي وأخرى في موقع ثانوي مقترح في بلنسية؛

(ب) نقل مركزي البيانات الموجودين حالياً في مبني الأمانة العامة و DC-2 في نيويورك إلى مرفق يقام في المرج الشمالي ومرفق في لونغ آيلند سيتي خلال المرحلة الانتقالية للمخطط العام لتحديد مباني المقر.

٨٠ - وكما أشير في الفقرة ٤ أعلاه، نظرت اللجنة الاستشارية لأول مرة في تقرير الأمين العام خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والستين للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، وأصدرت تقريرها في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/62/7/Add.31) وكما لوحظ أعلاه فإن ذلك التقرير لم تناقشه الجمعية العامة بعد. وأوصت اللجنة في ذلك

التقرير بأن يؤذن للأمين العام بالمضي في إقامة المرفق في المرج الشمالي (A/62/7/Add.31)، الفقرة ٣٤ (أ)) وأن يواصل الأمين العام مناقشاته مع اليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة بهدف إبرام اتفاق بشأن ترتيبات تعاونية لتنفيذ عملية مشتركة بين عدة وكالات في موقع لونغ آيلند سيبي، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الثانية والستين المستأنفة (A/62/7/Add.31، الفقرة ٣٤ (ب)). وعادت اللجنة أيضاً إلى النظر في المقترحات المتبقية بشأن الإطار التشغيلي الشامل والاحتياجات الخاصة بمركزي البيانات في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات والموقع الثانوي المقترح في بلنسية (الموقع بء) في سياق التقرير التفصيلي بشأن تنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسة (A/62/7/Add.31، الفقرة ٣٣).

٨١ - وزوّدت اللجنة باستكمال للمعلومات الواردة في الجزء الثالث من تقرير الأمين العام (A/62/477) الذي يتضمن موجزاً للاحتياجات من الموارد والإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة. وشملت تلك المعلومات (انظر المرفقين العاشر والحادي عشر) ما يلي:

(أ) الجدول ٥ من تقرير الأمين العام مستكملاً، شاملاً موجز الاحتياجات من الموارد حسب الموقع، مع إظهار التعديلات التي أدخلت على فترات التمويل والاحتياجات من الموارد نتيجة لتأخر التنفيذ (انظر المرفق العاشر)؛

(ب) الفقرتان ١١٩ و ١٢٣ من تقرير الأمين العام منقحتين، وترد فيهما الإجراءات المقرر أن تتخذها الجمعية العامة (انظر المرفق الحادي عشر).

وفي ضوء آخر المعلومات الواردة (انظر الفقرة ٨٣ أدناه)، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن عمليات التحديث المتعلقة بموقع لونغ آيلند سيبي لم تعد قائمة.

٨٢ - ولاحظت اللجنة الاستشارية، لدى وضع تقريرها في صيغته النهائية، صدور تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في إطار الأبواب ٣ و ١٧ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ و ٢٧ و ٢٨ جيم و ٢٨ دال و ٢٨ هاء و ٢٨ واو و ٢٨ زاي و ٣٣ و ٣٥ بخصوص استمرارية تصريف الأعمال (A/63/359).

ألف - موقع لونغ آيلند سيبي

٨٣ - في مرحلة متأخرة جداً من نظر اللجنة الاستشارية في مقترحات الأمين العام، أبلغت اللجنة، رداً على استفسار منها، بأنه قد صُرف النظر عن الموقع الذي كان مقترحاً في لونغ آيلند سيبي. ومن دواعي انشغال اللجنة أنها لم تبلغ بهذا التطور في وقت أبكر رغم أن الأمانة العامة كانت تعلم تمام العلم أن اللجنة بصدد استعراض التقارير

المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي ضوء هذا التغيير في الخطة، لم يعد يتعين على الجمعية العامة اتخاذ أي إجراء بشأن الموارد المطلوبة لمركز بيانات لونغ آيلند سيتي ومقدارها ٣٣ ٩٤٢ ٠٠٠ دولار، ويشمل هذا المبلغ ٦٠٠ ٩١٧ ٢٠ دولار لتغطية تكاليف التشييد والإيجار و ٤٠٠ ٢٤ ١٣ دولار لتغطية تكاليف المعدات (انظر المرفق العاشر). وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم مقترحا جديدا بإنشاء مركز بيانات ثانوي لمقر الأمم المتحدة في نيويورك يتضمن تبريرا مفصلا لهذا التغيير ومعلومات عن التكاليف التي تم فعلا تكبدها بخصوص موقع لونغ آيلند سيتي.

باء - الموقع باء

٨٤ - بالنسبة لمجموعة المقترحات الأولى المتعلقة بالإطار التشغيلي الشامل للهيكل الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تلاحظ اللجنة الاستشارية، استنادا إلى تقرير الأمين العام أنه ليس هناك نهج على نطاق المنظمة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل (A/62/477، الفقرة ٧). وفي ظل عمل كل مركز عمل على وضع المعايير والهياكل الأساسية الخاصة به، لم يتخذ الترتيبات الخاصة باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وكفالة استمرار العمل سوى عدد قليل من مراكز العمل، مما يعرض المنظمة لمخاطر حسيمة. وترى اللجنة في هذه الحالة دلالة واضحة على الحاجة إلى هيئة مركزية تحت إشراف رئيس هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات لوضع معايير موحدة وتكوين منظور شامل للمنظمة بأسرها وتحقيق استغلال أمثل للموارد وتحسين خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٥ - ويبين تقرير الأمين العام (A/62/477، الفقرات من ٥١ إلى ٥٤) الحاجة إلى مرفق اتصالات ثانوي فعال كقدرة احتياطية مساندة لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي. وأشار الأمين العام إلى وجوب إنشاء موقع ثانوي فعال بقدرات كاملة لكفالة استمرارية وسلامة المهام الأساسية لإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في حال وقوع حادث كارثي وتقديم خدمات الصوت والبيانات والفيديو دون انقطاع في حالات الأعطال القصيرة الأجل. وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى ما أبرزه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في مراجعته الإدارية الشاملة لإدارة عمليات حفظ السلام (انظر A/60/717) من أن مركز الاتصالات السلكية واللاسلكية والتطبيقات المركزية (بما في ذلك غاليليو وميركوري) الموجودة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي تفتقر حاليا إلى مرفق للدعم من بعد. وبناء على ذلك، فإن الدور الرئيسي لمرفق الموقع باء هو توفير قدرة احتياطية لدعم الاتصالات السلكية واللاسلكية في حال وقوع عطل كبير في قاعدة الأمم

المتحدة للوجستيات في برينديزي وتفادي ما يترتب على ذلك من تأثير كارثي في عمليات جميع البعثات الميدانية في العالم. وتشير اللجنة إلى أن كلا الموقعين سيظلان دوماً في حالة تشغيل تامة لإتاحة الانتقال السلس في حال حدوث عطل في النظام، مع العمل في آن واحد على تيسير توزيع تدفقات وأعباء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثناء العمليات العادية لتحسين الأداء. وستوافر في كل موقع القدرة الكافية لاستيعاب كامل التدفقات في حال وقوع كارثة في أحد الموقعين.

٨٦ - وأشار الأمين العام إلى أن قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي والموقع بآ سيستضيفان أيضاً تطبيقات المنظمة الخاصة بالمؤسسات من قبيل تخطيط موارد المؤسسة، وإدارة العلاقات مع الزبائن، وإدارة المحتوى في المؤسسة (A/62/477، الفقرة ٥). وبينما يمثل الدور الرئيسي لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي والموقع بآ في دعم عمليات السلام، فإن مرافق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستعمل بوصفها مركزاً للأمم المتحدة، حيث ستوفر الخدمات اللازمة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وكفالة استمرار العمل في المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر والبعثات الميدانية.

٨٧ - وأبلغت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسار منها، بأن حكومة إسبانيا قد عرضت تشييد عدد من المباني بالموصفات المطلوبة على قطعة أرض مساحتها ٤٠ ٥٠٠ متر مربع تخصص حصراً لاستخدام الأمم المتحدة، بما في ذلك بناء مركز بيانات ومبنى مكاتب وقواعد ساتلية بحانا. وأبلغت اللجنة أيضاً، رداً على استفسار منها، بأنه سيتم توقيع اتفاق للبلد المضيف واتفاق إداري بينه وبين الأمم المتحدة، وبأن البلد المضيف سيواصل تقديم الدعم بموجب الاتفاق ما دام الاتفاق سارياً. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدّم البلد المضيف الدعم في مجال الصيانة وسيوفّر الترتيبات الأمنية التي تقدّم للبعثات الدبلوماسية. وستراعى في جميع المباني التوصيات الأمنية لإدارة شؤون السلامة والأمن. وفي هذا الصدد، تشجع اللجنة الأمين العام على السعي إلى وضع ترتيب طويل الأجل، وهي على ثقة من أن البلد المضيف سيقدّم دعمه باستمرار.

٨٨ - وأبلغت اللجنة الاستشارية كذلك بأنه ليس من المتوقع أن تزيد التكلفة الإجمالية لمشروع إنشاء مرفق ثانوي فعال للاتصالات سيستغرق ثلاثة أعوام، وأنه يتوقع أن تكون تكاليف الصيانة عند حدها الأدنى لأن المباني والمرافق التي ستوفرها حكومة إسبانيا ستكون جديدة ومضمونة ضد الأحمال. وحسب فهم اللجنة، وقع اختيار الأمين العام على موقع بلنسية من بين المقترحات الثلاثة الأرحح بناء على المزايا التقنية المتصلة بمكانه ومناخه، وهي

اعتبارات ما زالت وجيهة (انظر المرفق الثاني عشر). وترحب اللجنة بالعرض السخي المقدم من حكومة إسبانيا (انظر أيضا A/62/7/Add.31، الفقرة ٣٣).

٨٩ - وتدرك اللجنة المخاطر التي ينطوي عليها الاعتماد حصراً على مرافق الاتصالات الموجودة في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، كما تدرك الحاجة إلى مرافق إضافية لتخزين البيانات. وهي ترى أن من الضروري إقامة الهياكل الأساسية والمرافق اللازمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل بفعالية، بحيث تكون الأمانة العامة قادرة على التصدي بنجاحة لحالات الطوارئ وحماية قدرتها في مجال الاتصالات. وتوصي اللجنة بالموافقة على اقتراح الأمين العام إقامة المرفق الثانوي الفعال للاتصالات في بلنسية، كما هو مطلوب في الفقرة ١٢٢ (أ) من تقرير الأمين العام (A/62/477) بصيغتها المحدثة (انظر المرفق الحادي عشر).

التقديرات الإجمالية

٩٠ - يشير الأمين العام إلى أن الموقع بآء سيكتمل إنشاؤه خلال فترة ثلاث سنوات (A/62/477، الفقرة ٨٠). وعلمت اللجنة الاستشارية أن المشروع يتوقع أن ينتهي تنفيذه بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، رهناً بموافقة الجمعية العامة عليه في دورتها الثالثة والستين. ويبين الجدول ٦ أدناه إجمالي الاحتياجات المحدثة المقترحة لتنفيذ نظام استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستمرار العمل في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات والموقع بآء على مدى فترة الثلاث سنوات، في إطار الميزانية العادية وحساب دعم عمليات حفظ السلام.

الجدول ٦

التقديرات الإجمالية لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات والموقع بآء

الميزانية العادية	
٥ ٠٣٠ ٤٠٠	٢٠٠٨-٢٠٠٩
٦ ٢١٩ ٠٠٠	٢٠١٠-٢٠١١
١١ ٢٤٩ ٤٠٠	٢٠٠٨-٢٠١١
المجموع الفرعي	
حساب دعم عمليات حفظ السلام	
١٤٩ ٤٠٠	من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
٢ ١٠٨ ٠٠٠	من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠

من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١	٤ ٧٥٩ ٤٠٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢	٢ ٨٠٠ ٧٠٠
من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢	٩ ٨١٧ ٥٠٠
المجموع الفرعي	
المجموع الكلي	٢١ ٠٦٦ ٩٠٠

(أ) يُتوقع أن ينتهي مشروع السنوات الثلاث بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ رهنا بموافقة الجمعية العامة عليه في دورتها الثالثة والستين.

٩١ - وكما ذُكر في تقرير الأمين العام (A/62/477، الفقرة ٧٤)، فإن المبلغ الإجمالي المطلوب في إطار الميزانية العادية، وقدره ٤٠٠ ٢٤٩ ١١ دولار، يغطي المعدات والبرمجيات والخدمات اللازمة لتنفيذ التطابق واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات والموقع بآء على السواء من أجل الأمانة العامة والمكاتب الموجودة خارج المقر. كما يشمل المبلغ المتكرر سنوياً المطلوب لتوفير الهياكل الأساسية للاتصالات وإقامة الصلات بين المكاتب الموجودة خارج المقر والموقع بآء، إضافةً إلى تغطية تكاليف صيانة المعدات، وقدره ٢ ٣٣٨ ٥٠٠ دولار. وهناك حاجة إلى رصد مبلغ ٩ ٨١٧ ٥٠٠ دولار الذي يشمل الموارد المتعلقة وغير المتعلقة بالوظائف المطلوب في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام خلال فترة مدتها ثلاث سنوات تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لإنشاء الموقع بآء. كما علمت اللجنة الاستشارية أن هذا المبلغ يغطي تكاليف صيانة المباني والأراضي خلال فترة السنوات الثلاث وتقدر بمبلغ ١٥٥ ٠٠٠ دولار. ويرد موجز للتكاليف حسب وجه الإنفاق في تقرير الأمين العام (A/62/477، الجدول ١).

٩٢ - وترد تفاصيل عن الاحتياجات من الموظفين أثناء فترة السنوات الثلاث التي سُنشاً خلالها الموقع بآء في تقرير الأمين العام (A/62/477، الفقرة ٨٠ والجدول ٢). وأشار الأمين العام إلى أن ثمة حاجة إلى إنشاء وظيفتين (وظيفة برتبة ف-٥ وأخرى من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى) في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام خلال السنة الأولى للمشروع (انظر الفقرة ٩٤ أدناه). وستكون هناك حاجة إلى إنشاء وظائف إضافية لاحقاً خلال السنتين الثانية والثالثة للمشروع لتوفير الدعم الإداري والتشغيلي، ذلك لأنه يجري إنشاء المرفق بوصفه مركزاً عالمياً لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحسب ما هو مبين في تقرير الأمين العام (انظر A/62/477، الجدول ٢)، فإن إجمالي الاحتياجات من الوظائف المقترحة في إطار حساب الدعم سيرتفع من وظيفتين في العام الأول إلى ما مجموعه ١١ وظيفة في العام الثاني وإلى ٢٢ وظيفة في العام الثالث. وأشار الأمين العام إلى أن هذه الاحتياجات ستقترح في إطار ميزانيات مقبلة لحساب الدعم.

الاحتياجات من الموارد

٩٣ - الوظائف التالية مطلوبة لإدارة وعمليات الإطار التشغيلي الشامل:

(أ) وظيفتان من الرتبة ف-٥ في إطار الباب ٢٨ دال من الميزانية العادية لموظفين أقدمين لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل، واحد في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات والآخر في الموقع بء، يحظيان بالمهارات المتخصصة لتنفيذ استراتيجية استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل وإدارتها وتقديم الخدمات للأمانة العامة للأمم المتحدة ككل (A/62/477، الفقرة ٧٩)؛

(ب) ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٥ في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام، يتولى الموظف الذي سيشغلها مسؤولية إنشاء الموقع بء وتشغيله، بما في ذلك تخطيط جميع أنشطة مشروع الموقع بء وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

٩٤ - وعلمت اللجنة الاستشارية أن الوظيفة من فئة الخدمات العامة التي طلب في الأصل في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام لتقديم الدعم الإداري للمشروع في الموقع بء (A/62/477، الفقرة ٨٠؛ انظر الفقرة ٩٢ أعلاه) لم تعد لازمة. وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترحات الأمين العام، المبينة في الفقرة ٩٣ أعلاه.

٩٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الوظيفة برتبة ف-٥ المخصصة للموقع بء ستلقى المساعدة من الموارد المعتمدة للفترة ذاتها لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات، للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وسيقترح إدراجها كوظيفة إضافية في الميزانية المقترحة لحساب الدعم للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٩٦ - وفيما يتعلق بمقترح الأمين العام المتصل بإنشاء موقع ثانوي، توصي اللجنة الاستشارية بأن يؤذن للأمين العام بالمضي في استحداث مرفق الموقع بء. وبناء على ذلك، توصي الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن توافق على احتياجات إضافية من الموارد في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمبلغ قدره ٤٠٠ ٠٣٠ ٥٠٠ دولار، ويشمل ٢٠٠ ٠٠٩ ٥٠٠ دولار في إطار الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، و ٢٠٠ ٢١٠ دولار في إطار الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ معادل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين؛

(ب) أن تحيط علماً باعتزام تلبية الاحتياجات التقديرية البالغة ٤٠٠ ١٤٩ ٤٠٠ دولار لإنشاء المرفق الثانوي الفعال للاتصالات في بلنسية، (الموقع بء) للفترة من ١ تموز/يوليه

٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ضمن الموارد المعتمدة للفترة ذاتها لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي.

خامسا - تحديث تقرير الأمين العام عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: نظم المؤسسة للأمانة العامة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم

٩٧ - قدم إلى اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، نص محدث (انظر المرفق الثامن) لعناصر الفقرة ١٠٩ من تقرير الأمين العام (A/62/510/Rev.1) التي تحدد الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة لتضمينها الاحتياجات المنقحة لمشروع تخطيط موارد المؤسسة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (انظر الفقرة ٦٤ أعلاه).

ألف - تحديث الفقرة ١٠٩ المتعلقة بالإجراءات التي طلب إلى الجمعية العامة اتخاذها

٩٨ - في النص المحدث، تبقى الفقرات الفرعية من (أ) إلى (د) من الفقرة ١٠٩ من تقرير الأمين العام دون تغيير. وتعديل الفقرات اللاحقة (انظر المرفق الثامن).

سادسا - تحديث تقرير الأمين العام عن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعادة قدرة الأمم المتحدة على العمل بعد الكوارث وضمان استمرار العمل فيها

ألف - تحديث الجدول ٥

٩٩ - قدمت إلى اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، معلومات محدثة بشأن الفرع الثالث من تقرير الأمين العام عن أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستعادة القدرة على العمل وضمان استمرار العمل (A/62/477) الذي يتضمن موجز الاحتياجات من الموارد والإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة (انظر الفقرة ٨١ أعلاه). وشملت المعلومات تحديثا للجدول ٥ من التقرير، مع موجز الاحتياجات من الموارد حسب الموقع، بحيث يعكس تعديل فترات التمويل والاحتياجات من الموارد نتيجة لتأخر التنفيذ (انظر المرفق العاشر).

١٠٠ - وقدم أيضا التوزيع الثاني للاحتياجات من الموارد بمبلغ ٤٠٠ ٢٤٩ ١١ دولار في إطار الميزانية العادية للموقع بآء المقترح، حسب باب الميزانية:

الجدول ٧

الاحتياجات من الموارد للموقع بآء المقترح

الميزانية العادية		
احتياجات الفترة	احتياجات الفترة	باب الميزانية
٢٠١١-٢٠١٠	٢٠٠٩-٢٠٠٨	
٦١٧٦٤٠٠ دولار	٥٠٠٩٢٠٠ دولار	الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية
٤٢٦٠٠ دولار	٢١٢٠٠ دولار	الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٦٢١٩٠٠٠ دولار	٥٠٣٠٤٠٠ دولار	المجموع

باء - تحديث الفقرات من ١١٩ إلى ١٢٣ المتعلقة بالإجراءات التي طلب من الجمعية العامة اتخاذها

١٠١ - تلقت اللجنة الاستشارية أيضا تحديث الفقرات من ١١٩ إلى ١٢٣ من تقرير الأمين العام المتعلقة بالإجراءات التي طلب من الجمعية العامة اتخاذها (انظر المرفق الحادي عشر).

المرفق الأول

موظفو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة للأمم المتحدة^(١) (في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨)

إدارة أو المكتب	المديرون	موظفو الفئة الفنية	موظفو الفئة الخدمية	موظفو فئة الخدمات الميدانية/ العامة	مجموع الموظفين الدوليين	موظفون المحليون	متطوعو الأمم المتحدة	العاملون في المركز الدولي للحساب الإلكتروني	الموظفون المتعاقدون	المجموع
إدارة الشؤون الإدارية										١٩١
شعبة دعم تكنولوجيا المعلومات	٥	٧٤	٧١	١٥٠						١٥٠
شعبة المشتريات		٢	٢							٤
مكتب إدارة الموارد البشرية		٨	٤	١٢						١٢
مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	١	١٤	١٠	٢٥						٢٥
إدارة الدعم الميداني والبعثات الميدانية										٢ ٧٥٣
شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: المقر	٢	٢٨	١٦	٤٦				٧٩		١٢٥
إدارة الدعم الميداني: البعثات الميدانية ^(ب)	٢	٦٣	٥٥٦	٦٤١	٨٨٧	١٠٧	٧٩	٨٩٩		٢ ٦١٣
إدارة الدعم الميداني: موظفون آخرون	صفر	٩	٦	١٥						١٥
إدارات/ مكاتب أخرى										١١٠
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ^(ج)		٥	١	٦						٦
إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات		٨	٢٢	٣٠						٣٠
إدارة الشؤون السياسية		٤	٣	٧				٣		١٠
إدارة شؤون الإعلام		٢	٥	٧						٧
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية		٦	١٣	١٩	١١					٣٠
مفوضية حقوق الإنسان		٨	١٦	٢٤				١		٢٥
مكتب شؤون نزع السلاح			١	٢						٢

الإدارة أو المكتب	المديرون	موظفو الفئة الفنية	موظفو الفئة الخدمية	موظفو الفئة الميدانية/ العامة	مجموع الموظفين المحليين	موظفون الأمم المتحدة	متطوعو المركز الدولي العاملون في الحساب الإلكتروني	الموظفون المتعاقدون	المجموع
اللجان الإقليمية									١٨٤
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٥	٣	٨					١	٩
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	١٥	٢	٢٨	٤٥	٣			٤٩	٩٧
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥		١٧	٢٢				٨	٣٠
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٥		١٤	١٩				٦	٢٥
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	٢		٦	٨	٦			٩	٢٣
المحكمة الجنائية الدولية لرواندا	٧	٢٤	٢٧	٥٨				١٠	٦٨
مكتب الأمم المتحدة في جنيف	٣٣			٥٥				١٤	١٠٢
مكتب الأمم المتحدة في نيروبي	١٢		٣٨	٥٠	١				٥١
المجموع	١٠	٣١٦	٥٨٢	٣٧٨	١٢٨٦	٩٠٨	١٠٧	٧٩	٣٤٥٩

(أ) لم تقدم المؤسسات التالية معلومات عن ملاكها من موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: إدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة شؤون السلامة والأمن، ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، ومكتب الشؤون القانونية، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ومكتب الأمم المتحدة في فيينا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. جمعت البيانات من إدارات الأمم المتحدة ومكاتبها وبعثاتها الميدانية في إطار الدراسة الاستقصائية لأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي جرت في الفترة آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(ب) إدارة الدعم الميداني: لم تشمل البعثات الميدانية البعثات التالية: بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون.

(ج) قدمت المعلومات بصورة جزئية.

المرفق الثاني

الأنشطة المقرر نقلها من شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة
الدعم الميداني إلى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الاسم	البيان
إدارة المواهب	نظام جديد للمؤسسة من أجل تحسين إدارة الدورة الكاملة لأعمال استقدام الموظفين والتخطيط المتعلق بقوة العمل في الإدارات والبعثات الميدانية (في مرحلة التخطيط/التصميم)
صفحة المدخل للمؤسسة	مصدر جديد وشامل ومُركّز لإمكانية الحصول على المعلومات والبيانات والمعارف والتطبيقات المتكاملة بشكل آمن وبواسطة المستخدم نفسه (بدأت عملية الشراء)
نظام إدارة الهوية في المؤسسة	مستودع مركزي جديد للإدارة الآمنة والفعالة للهوية من أجل تبسيط التحكم في استعمال المستخدمين لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق قواعد التوثيق وامتيازات التفويض التي يمكن إدارتها بكفاءة وسرية. وسيتيح نظام إدارة الهوية في المؤسسة للمستخدمين إمكانية الحصول على موارد متعددة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بإدخال بيانات هوياتهم مرة واحدة فقط. وسيدعم النظام تنفيذ عدة نظم أخرى للإدارة في المؤسسة. (اقتناء المنتجات التجارية المتاحة في السوق: بدأ التخطيط للتنفيذ).
نظام إدارة حصص الإعاشة	نظام آلي جديد لإدارة ورصد حصص الإعاشة والعمليات ذات الصلة في البعثات الميدانية. (قيد الشراء)
تصريف العقود	نظام جديد للإدارة والرصد الآليين لاستخدام العقود في البعثات الميدانية. وسيقلل النظام من الهدر والفاقد، كما سيمكّن من استعراض أداء البائعين، والامتثال للعقود، وتحسين المفاوضات بشأن العقود الجديدة (قيد الشراء)
نظام غالاكسي	نظام غالاكسي (للتوظيف الإلكتروني) هو النظام الحالي في المؤسسة لاستقدام الموظفين. ويشمل الدعم المقدم لنظام غالاكسي أعمال الصيانة والتحسينات الفنية. (نظام عامل)

المرفق الثالث

أدوات وتطبيقات ونظم تدعمها شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني

الاسم	الوصف
نظام تتبع توصيات مراجعي الحسابات	يسرّ تتبع توصيات مراجعي حسابات إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني والإجراءات المترتبة عليها
قاعدة بيانات سلامة الطيران	تدعم إعداد تقارير موحدة يستخدمها موظفو شؤون سلامة الطيران في البعثات
دليل هاتف إدارة عمليات حفظ السلام/ إدارة الدعم الميداني	دليل هاتف مركزي مستقل على شبكة الإنترنت لأفراد حفظ السلام في جميع أنحاء العالم يمكّن المستخدمين من البحث عن معلومات الاتصال والحصول على المعلومات على أساس مواقع المستخدمين، أي بإعطاء المفاتيح الصحيحة للبلد المعني وخطوط الربط الهاتفي، ويتيح كذلك إمكانية البحث العكسي والبحث باستخدام "غوغل"، مثل "إيزي سورتش"، والبحث حسب الهيكل التنظيمي
ملف بيانات مجلس التحقيق	ملف بيانات يتيح البحث في وثائق مجلس التحقيق وإجراءاته. ويقدم أيضا معلومات إحصائية عن أنشطة مجلس التحقيق في جميع أنحاء العالم وعن حالتها
الموقع الشبكي للجنة الرابعة	هو بمثابة ملف شامل لوثائق ومشاريع لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، يتيح لأعضاء اللجنة إمكانية الاطلاع عليها من أي مكان في العالم واستخدامه مصدرا مرجعيا
الموقع الشبكي للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام	يوفر للممثلين المفوضين معلومات لمساعدتهم في التخطيط لأنشطة اللجنة ودعمها وإعداد التقارير الرسمية للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ويشمل ملفا للمواد الإعلامية والمواد الإرشادية ذات الصلة. وهو متاح لأعضاء اللجنة عبر الإنترنت باستخدام تقنية دخول آمنة
ملف بيانات وتقارير وحدة المعدات المملوكة للوحدات	يوفر لوحدة المعدات المملوكة للوحدات مستودعا للملفات وبيانات التقارير لدعم تحليل الأداء الحالي والسابق للبلدان المساهمة من حيث الوفاء بالتزاماتها المحددة في مذكرات التفاهم

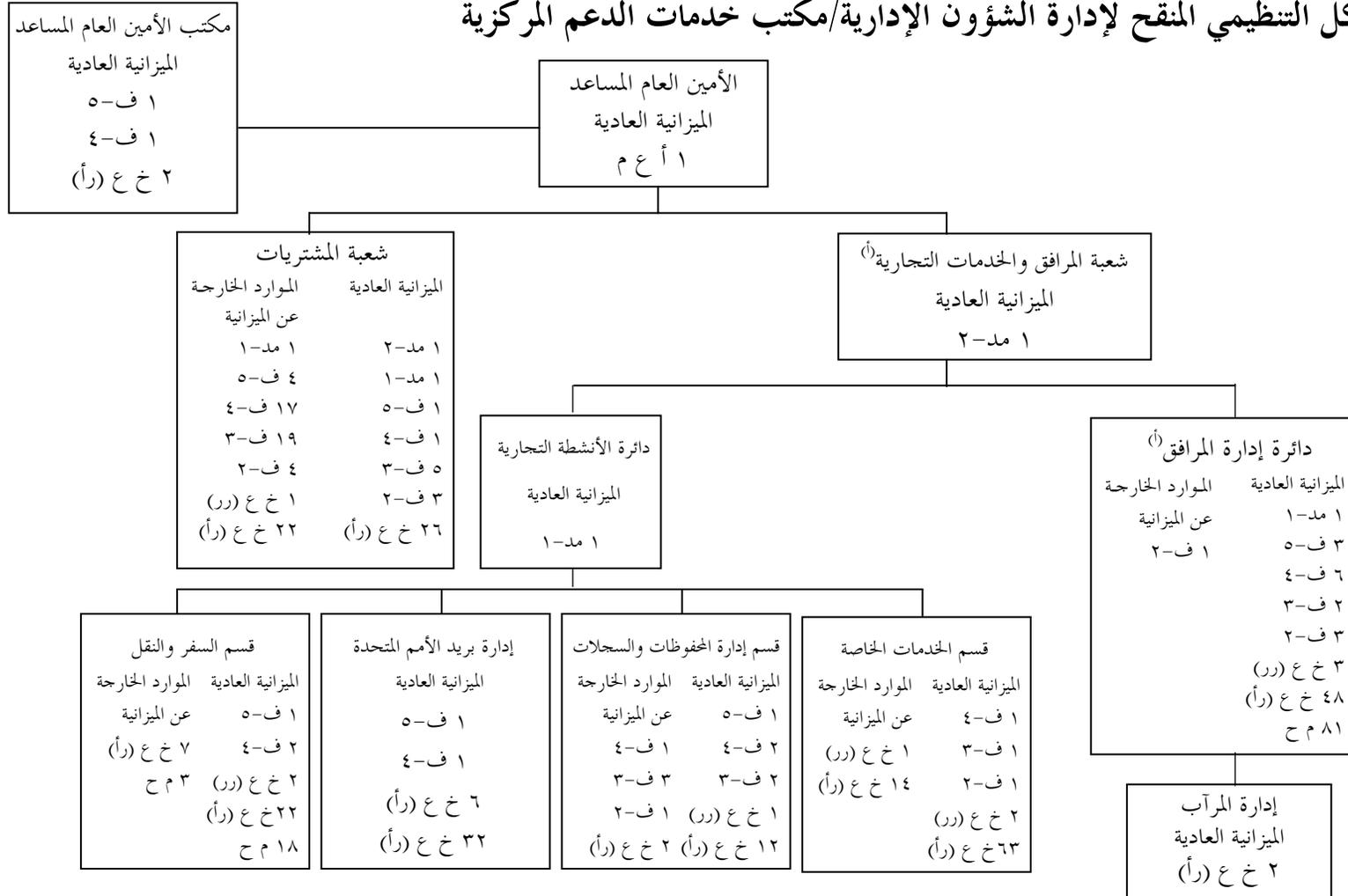
الاسم	الوصف
جماعات الممارسين: أفضل الممارسات، السلوك والانضباط، سيادة القانون، الشؤون المدنية، المسائل الجنسانية، إدارة الممتلكات، إدارة المخاطر، التخطيط، إدارة مخزون الوقود	نظام للتعاون بين الخبراء المتخصصين في البعثات التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام، وكذلك الشركاء في مجال حفظ السلام. يوفر منتديات إلكترونية منظمة تمكن الأعضاء من طرح الأسئلة على بعضهم البعض وتبادل المعلومات وإنشاء مكتبة مشتركة تتضمن وثائق مفيدة، وإيجاد نظراء وخبراء متخصصين في البعثات الميدانية الأخرى
قاعدة بيانات المعدات المملوكة للوحدات	تيسر إدارة المعدات المملوكة للوحدات والتحقق منها من أجل الاكتفاء الذاتي للبلدان المساهمة بقوات
نظام ساير آر ك	يدعم تخزين المعلومات السرية وإرسالها باستخدام تكنولوجيات فائقة الأمان
قاعدة بيانات عقود الدعم الميداني	قاعدة بيانات مرجعية لإدارة العقود في البعثات الميدانية
إدارة عمليات حفظ السلام: الشبكة الداخلية ومستودع الوثائق الإرشادية	يوفر هذا الموقع مستودعا مركزيا يتضمن معلومات عن عمليات حفظ السلام، فضلا عن الجوانب النظرية لهذه العمليات (السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية). ويتيح أيضا إمكانية تبادل المعلومات بطريقة دينامية بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والبعثات الميدانية
إدارة عمليات حفظ السلام: مكتبة المراجع	مكتبة مراجع بشأن إجراءات التشغيل الموحدة، والأدلة وما إلى ذلك
نظام إدارة التغذية العكسية للمؤسسة	نظم شبكية لإعداد وتوزيع وإدارة الاستقصاءات وتحليل نتائجها. وقد استخدمها حتى الآن ٣٤ مديرا وأكثر من ١٠ ٠٠٠ متلق للاستبيانات
نظام "إيستارز سمارت" وملف تقارير الحالة	يدعم الإرسال الآمن لتقارير الحالة وغيرها من المراسلات الحساسة بين المقر والبعثات الميدانية
منظومة "إيستارز"	تدعم تخطيط الأفرقة وإدارة جدول الأعمال لمكتب وكيل الأمين العام
قاعدة بيانات الاتصالات الخارجية	مستودع شبكي مركزي لمكتب وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام: يستخدم لإدارة اتصالات وسائط الإعلام والدوائر الإعلامية الخارجية ولتتبع الطلبات المقدمة للحصول على معلومات من مكتب وكيل الأمين العام
نظام إدارة الأسطول	يتيح إمكانية الإدارة الفعالة للأسطول
أداة رصد الأموال	أداة شبكية للمراقبة المالية يستخدمها موظفو الشؤون المالية بالمقر والبعثات الميدانية، تمكن من توحيد البيانات المالية الواردة من المقر ومن أربعة نظم مالية خارجية، بطريقة شبه آنية، لمساندة ودعم التخطيط المالي واتخاذ القرارات

الوصف	الاسم
نظام آلي شبكي لإدارة المخزون مركزيا ييسر إدارة سلسلة الإمداد والتوزيع الاستراتيجي للمخزون من خلال توفير سجلات حصر دقيقة للعمليات الميدانية لإدارة عمليات حفظ السلام	نظام "غاليليو"
برنامج حاسوبي للتعاون التجاري يوفر مجموعة من الأدوات لتبادل المعلومات وإدارة الأنشطة داخل المجموعات وفيما بينها. ويتيح إمكانية تخزين المعلومات وإرسالها بطريقة آمنة/مشفرة. وتشمل مجموعات المستخدمين مهندسي السواتل الميدانيين ومديري شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك الأفرقة التحضيرية لتقييم البعثات الميدانية	برنامج "غروف"
أداة من أدوات مكتب خدمات إدارة الدعم الميداني/إدارة عمليات حفظ السلام ومركز المساعدة بقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، تتيح تسجيل وإدارة جميع طلبات الخدمة المتصلة بتكنولوجيا المعلومات	مكتب الخدمات وصفحات الخدمة
تتيح تتبع أنشطة كل من اللجنة المحلية ولجنة المقر للعقود	قاعدة بيانات تتبع أعمال اللجنة المحلية ولجنة المقر للعقود
موقع متاح للعموم على شبكة الإنترنت يبرز عمل شعبة الدعم اللوجستي ويروج لفرص العمل المتاحة، مع التركيز على تحقيق التوازن بين الجنسين	شعبة الدعم اللوجستي: الموقع الشبكي للاتصال بالجمهور
نظام لإدارة دورة المراسلات والوثائق الملحقة بها وتوزيعها بإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني	نظام سجلات أعمال البريد لإدارة المراسلات
نظام لإدارة وقت وحضور موظفي إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني. ويُستخدم أيضا في عدة بعثات ميدانية	نظام "ماتركس" لإدارة الوقت والحضور
نظام شبكي يمكن من تسيير إجراءات شراء السلع والخدمات للعمليات الميدانية لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني بطريقة آلية	نظام "مركوري ٢" لإدارة المشتريات
نظام شبكي لتتبع ادعاءات وحالات إساءة السلوك في البعثات الميدانية لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني والإبلاغ عنها، وتُتاح المعلومات الواردة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لدعم التحقيقات الميدانية	نظام تتبع حالات سوء السلوك
نظام شبكي يمكن من دعم التخطيط لاحتياجات البعثات الميدانية من الوقود واستهلاكها له ومراقبة مخزونها منه. وإضافة إلى ذلك، فهو يساعد في التحليل والإبلاغ، وإدارة العقود، ومطابقة الفواتير، والميزنة	نظام المحاسبة الإلكترونية لضبط الوقود في البعثات

الاسم	الوصف
نظام إدارة دورة حياة البعثات (خريطة الطريق)	يوفر مرفقا مركزيا لجمع البيانات من البعثات لمساعدة مسؤولي إدارة الدعم الميداني وموظفي العمليات اللوجستية وأحصائيي المقر على تنسيق أنشطة البعثات ومراقبتها
المواقع الشبكية العامة للبعثات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، بعثة الأمم المتحدة في السودان، بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، مكتب الأمم المتحدة لغربي أفريقيا	مواقع شبكية للبعثات تُستخدم لتوعية الجمهور بأهداف البعثات وأنشطتها وتقديم معلومات أساسية عنها
نظام "نيوكلوس"	برنامج تطبيقي شبكي لاستقدام الموظفين وإدارة الوظائف تستخدمه شعبة الموظفين الميدانيين بإدارة الدعم الميداني كبرنامج مكمل لنظام غالاكسي، وذلك لدعم إجراءات استقدام الموظفين الميدانيين
نظام إعداد التقارير عن العمليات	يوفر سلسلة من التكنولوجيات المتكاملة لتنظيم وتجميع وعرض المعلومات بطريقة آمنة وفعالة
قسم أفضل ممارسات حفظ السلام: الموقع الشبكي العام	أداة بحث لكل من يرغب في إغناء معارفه في مجال حفظ السلام. وهو ملتقى مركزي للعاملين في مجال حفظ السلام للحصول على المعلومات الحديثة وتبادلها
نظام إدارة الأصول من البرامجيات	نظام لإدارة ورصد وتتبع أصول البعثات الميدانية التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني من البرامجيات، بما في ذلك إدارة الرخص وتتبعها
قاعدة بيانات أذون السفر	قاعدة بيانات تتيح التجهيز التلقائي لطلبات الإذن بالسفر لموظفي إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني وتتبعها
نظام إدارة التداول بالفيديو	نظم شبكية تُستخدم للحجز وإدارة طلبات خدمات التداول بالفيديو، وكذلك لتنسيق الموارد المطلوبة في مجال التداول بالفيديو في البعثات
نظام التمارين الكتابية	أداة شبكية مركزية متاحة للعموم توفر الخصائص والقدرات الوظيفية المطلوبة لإدارة التمارين الكتابية المستخدمة في إطار إجراءات استقدام الموظفين الجدد في إدارة عمليات حفظ السلام/إدارة الدعم الميداني للعمل في المقر ولتوزيعهم في البعثات الميدانية

المرفق الرابع

الهيكل التنظيمي المنقح لإدارة الشؤون الإدارية/مكتب خدمات الدعم المركزية



المختصرات: أ ع م، أمين عام مساعد؛ مد، مدير خ ع (رأ)، فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

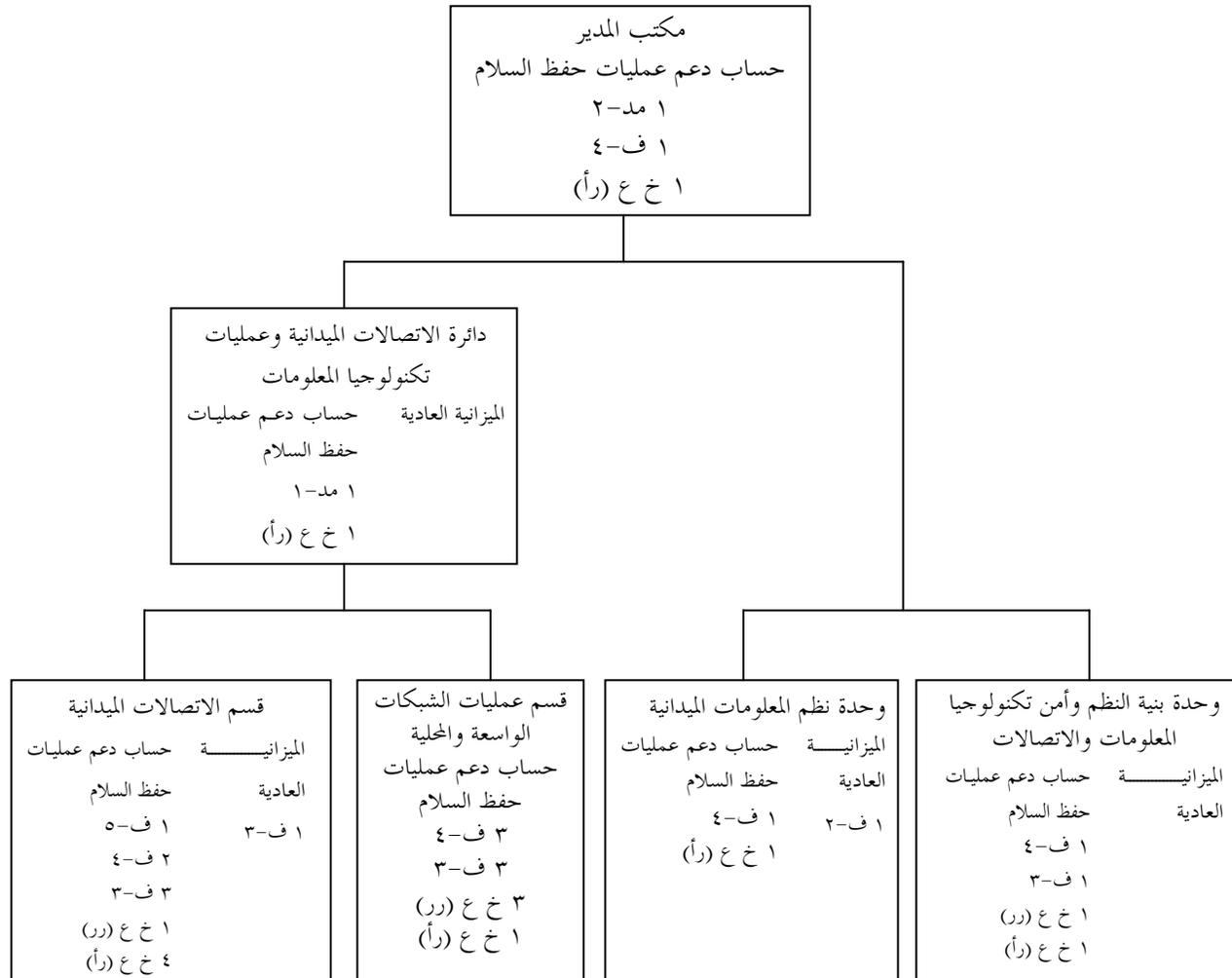
خ ع (رر)، فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)؛ م ح، المهن والحرف.

(أ) يقدم مدير شعبة المرافق والخدمات التجارية ورئيس دائرة المرافق تقارير إلى المدير التنفيذي/الأمين العام المساعد المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر عن المسائل المتصلة بخدمات إدارة المرافق وإلى الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم عن المسائل المتصلة بخدمات الأنشطة التجارية.

المرفق الخامس

الهيكل التنظيمي المنقح لشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لإدارة الدعم الميداني

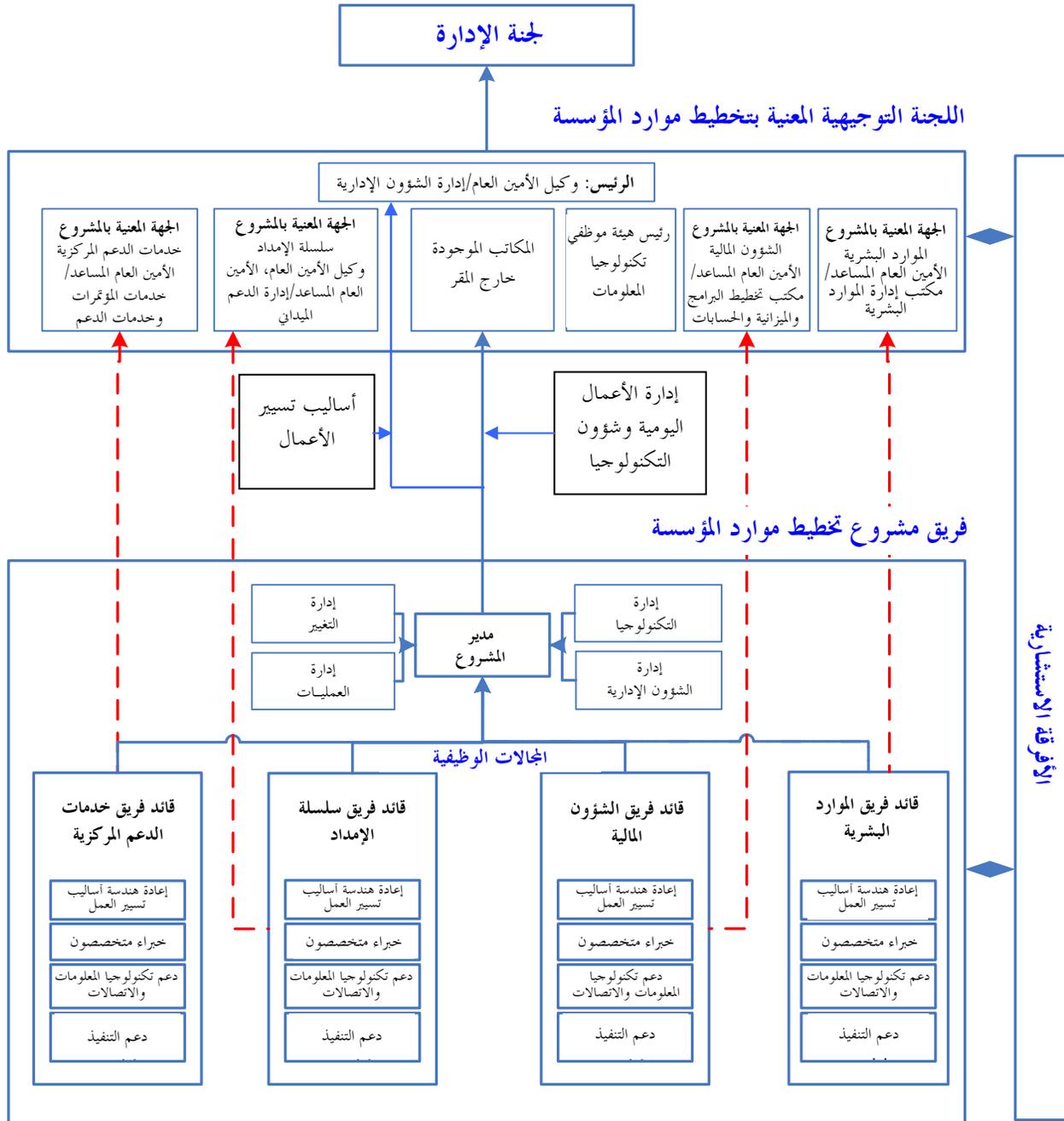
(في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩)



المختصرات: مد، مدير؛ ف، الفئة الفنية؛ خ ع (رأ)، فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛

خ ع (رر)، فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية).

الهيكل التنظيمي المحدث للإطار الإداري المقترح لمشروع تخطيط موارد المؤسسة^(أ)



(أ) انظر A/62/510/Rev.1، الشكل الأول.

المرفق السابع

كيانات منظومة الأمم المتحدة التي نفذت نظاما لتخطيط موارد المؤسسة

المنظمة	برامجيات نظام تخطيط موارد المؤسسة بدء التنفيذ
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة	Oracle/Peoplesoft ١٩٩٩
منظمة العمل الدولية	Oracle/Peoplesoft ٢٠٠١
المنظمة البحرية الدولية	SAP ٢٠٠٣
الاتحاد الدولي للاتصالات	SAP ١٩٨٥
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	Oracle/PeopleSoft ٢٠٠٢
صندوق الأمم المتحدة للسكان	Oracle/PeopleSoft ٢٠٠٣
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	Oracle/PeopleSoft ٢٠٠٢
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	SAP ١٩٩٧
برنامج الأغذية العالمي	SAP ١٩٩٧
منظمة الصحة العالمية	Oracle ٢٠٠٤
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	Oracle/PeopleSoft ٢٠٠٢
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	Oracle ٢٠٠٥
منظمة التجارة العالمية	Oracle ١٩٩٨
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	SAP ٢٠٠٠
صندوق النقد الدولي	PeopleSoft ١٩٩٤

تحديث الفقرة ١٠٩ من الوثيقة A/62/510/Rev.1

١٠٩ - يطلب إلى الجمعية العامة ما يلي:

الميزانية العادية

(هـ) أن توافق على مبلغ قدره ١٠٠ ٤٢٧ ٦ دولار تحت الباب ٢٨ ألف، مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية، ومبلغ ٨٣ ٢٠٠ دولار تحت الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ معادل تحت باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(و) أن توافق على استخدام مبلغ قدره ٢ ٣٤٦ ٠٠٠ دولار من الفائدة المتراكمة في إطار صندوق نظام المعلومات الإدارية المتكامل متوافر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ لتمويل احتياجات مشروع تخطيط موارد المؤسسة؛

(ز) أن تقرر أنه بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يتعين قصد الوفاء بمتطلبات المشاريع الثلاثة، تعليق الأحكام المتصلة بقيد الأرصدة الدائنة بموجب البنود ٣-٢ (د) و ٥-٣ و ٥-٤ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وذلك فيما يتصل بمبلغ إجماليه ٣٠٠ ١٦٤ ٤ دولار (صافيه ١٠٠ ٠٨١ ٤ دولار) سوف يتعين إعادته عملاً بتلك الأحكام إذا لم يجر استخدامه؛

(ح) أن تحيط علماً بأنه سيجري في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ذات الصلة النظر في الاحتياجات المقبلة المتبقية بمبلغ تقديري إجماليه ٣٠٠ ١١٠ ٤٣ دولار (صافيه ٤٠٠ ١٢١ ٤٢ دولار) لتنفيذ مشاريع تخطيط موارد المؤسسة وإدارة العلاقة مع الزبائن وإدارة المحتوى في المؤسسة؛

حساب دعم عمليات حفظ السلام

(ط) أن توافق على الاحتياجات الإضافية لحساب دعم عمليات حفظ السلام بمبلغ إجماليه ٦٠٠ ٨٤٣ ٢٦ دولار (صافيه ٥٠٠ ٥٦٥ ٢٦ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ لتلبية احتياجات مشاريع تخطيط موارد المؤسسة وإدارة العلاقة مع الزبائن وإدارة المحتوى في المؤسسة على النحو الوارد في هذا التقرير؛

(ي) أن تقرر تعليق الأحكام المتعلقة بقيد الأرصدة الدائنة بموجب البند ٣-٥ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة فيما يتصل بمبلغ إجماليه ٢٦ ٨٤٣ ٦٠٠ دولار (صافيه ٢٦ ٥٦٥ ٥٠٠ دولار) يمثل جزءاً من الرصيد الحر لعمليات حفظ السلام الجارية للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، كان سيتعين إعادته عملاً بتلك الأحكام إذا لم يجر استخدامه؛

(ك) أن تقرر قيد مبلغ إجماليه ٢٦ ٨٤٣ ٦٠٠ دولار (صافيه ٢٦ ٥٦٥ ٥٠٠ دولار) يقسم تناسباً بين الأرصدة الحرة لعمليات حفظ السلام الجارية للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، لتلبية الاحتياجات الإضافية لحساب دعم عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بمشاريع تخطيط موارد المؤسسة وإدارة المحتوى في المؤسسة وإدارة العلاقة مع الزبائن؛

(ل) أن تحيط علماً بأن الاحتياجات المتبقية المقبلة بمبلغ تقديري إجماليه ١٧٢ ١٣٤ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٦٧ ٩٨٠ ٧٠٠ دولار) ستدرج في الاحتياجات اللاحقة لحساب دعم عمليات حفظ السلام للفترات المالية إلى غاية ٢٠١٢؛

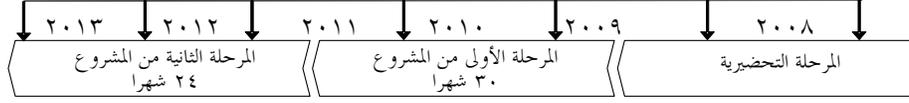
الموارد الخارجة عن الميزانية

(م) أن تحيط علماً بأن مبلغاً تقديرياً قدره ٦٥ ٦٧٩ ٠٠٠ دولار من التكلفة الإجمالية لمشروع تخطيط موارد المؤسسة سيُمول من الموارد الخارجة عن الميزانية، يتعلق مبلغ ٩ ٨٥٤ ٩٠٠ دولار منه بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛

(ن) أن تأذن للأمين العام بإنشاء حساب خاص متعدد السنوات لتسجيل إيرادات هذا المشروع ونفقاته.

الخط الزمني المحدث لمشروع نظام تخطيط موارد المؤسسة^(أ)

الخط الزمني للمشروع



اعتماد الجمعية العامة للمقترح

- العقود المتصلة ببرامجيات تخطيط موارد المؤسسة وخدمات تكامل النظام
- مكتب إدارة المشروع
- بنىة النظام
- عملية إعادة هندسة أساليب تسيير العمل الرفيعة المستوى
- الأولويات المستعجلة: إدارة المواهب^(ب)؛ الشراء؛ الخدمة الذاتية المحدودة
- دعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. بما في ذلك:
- العمليات المالية الأساسية؛ تخصيص الميزانية وتنفيذها؛ تخطيط المراسم؛ محاسبة التكاليف؛ الصناديق الاستثمارية؛ المتح
- الحضور والإجازات؛ ملاكات الموظفين والوظائف؛ تعيين وإدارة شؤون الموظفين الذين لا تشملهم كشوف المرتبات في نظام المعلومات الإدارية المتكامل
- الأصول؛ المرافق؛ المخزونات؛ تكاليف الموظفين ذات الصلة؛ إدارة العقود
- القدرات الوظيفية المتبقية، بما في ذلك:
- الإدارة الاستراتيجية؛ الميزنة؛ الإدارة القائمة على النتائج؛ إدارة المخاطر؛ تعبئة الموارد؛ إدارة المشاريع
- القدرات الوظيفية المتبقية المتصلة بالموارد البشرية، والشؤون المالية، وسلسلة الإمدادات والدعم المركزي
- إدارة شؤون النقل على نطاق عالمي

(أ) انظر A/62/510/Rev.1، الشكل الثاني.

(ب) تبدأ إدارة المواهب قبل المرحلة الأولى.

المرفق العاشر

الصيغة المحدثة للجدول ٥ من الوثيقة A/62/477

الجدول ٥

موجز الاحتياجات من الموارد حسب الموقع

المبلغ الإجمالي لكل موقع	ميزانية حفظ السلام					الميزانية العادية		
	١ تموز/ يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢	١ تموز/ يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢	١ تموز/ يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١١	١ تموز/ يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٠	١ تموز/ يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩	تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠٠٨	تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	تقديرات الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨
	(٨)+(٤)=(٥)	(٧) +(٦)	(٧)	(٦)	(٥)	(٢)+(١)=(٣)	(٢)	(١)
						تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠٠٨	تقديرات الفترة ٢٠١١-٢٠١٠	تقديرات الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨
						قبل إعادة تقدير التكاليف	قبل إعادة تقدير التكاليف	قبل إعادة تقدير التكاليف
	(٨)+(٣)=(٩)	(٧) +(٦)	(٧)	(٦)	(٥)	(٢)+(١)=(٣)	(٢)	(١)
								الموقع
٢١ ٠٦٦,٩	٩ ٨١٧,٥	٢ ٨٠٠,٧	٤ ٧٥٩,٤	٢ ١٠٨,٠	١٤٩,٤	١١ ٢٤٩,٤	٦ ٢١٩,٠	٥ ٠٣٠,٤
								الموقع بقاء المقترح - بلنسية
١٣ ٠٢٤,٤	٢ ٧٦٤,٢	-	١٩٩,٢	٣٩٨,٤	٢ ١٦٦,٦	١٠ ٢٦٠,٢	١ ٥٩٣,٨	٨ ٦٦٦,٤
								لونغ آيلاند سيتي - المعدات
٨ ٦٥١,٠	١ ٨٣٩,٧	-	١٣٦,٩	٢٧٣,٧	١ ٤٢٩,١	٦ ٨١١,٣	١ ٠٩٤,٩	٥ ٧١٦,٤
								المرج الشمالي - المعدات
٢٠ ٩١٧,٦	٤ ١٨٣,٤	-	-	٧٨٧,٥	٣ ٣٩٥,٩	١٦ ٧٣٤,٢	٣ ١٥٠,١	١٣ ٥٨٤,١
								لونغ آيلاند سيتي - تكاليف التشييد والإيجار
٦٣ ٦٥٩,٩	١٨ ٦٠٤,٨	٢ ٨٠٠,٧	٥ ٠٩٥,٥	٣ ٥٦٧,٦	٧ ١٤١,٠	٤٥ ٠٥٥,١	١٢ ٠٥٧,٨	٣٢ ٩٩٧,٣
								المجموع

المرفق الحادي عشر

الفقرات ١١٩ إلى ١٢٣ المحدثه من الوثيقة A/62/477

الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها: الميزانية العادية

١١٩ - يطلب إلى الجمعية العامة أن توافق على الاحتياجات الإضافية من الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، التي تبلغ ٥٠٠ ٤٥٦ ٢٢ دولار في إطار الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، و ١٠ ٤٣٤ ٠٠٠ دولار في إطار الباب ٣٢، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، و ١٠٦ ٨٠٠ دولار في إطار الباب ٣٥، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابلها مبلغ معادل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

١٢٠ - يطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بأن اعتماداً إضافياً قدره ١٢ ٠٥٧ ٨٠٠ دولار ستلزم الحاجة إليه في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

١٢١ - يطلب إلى الجمعية العامة أن توافق على إنشاء وظيفتين برتبة ف-٥ في إطار الباب ٢٨ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية.

ثالثاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها: حفظ السلام

١٢٢ - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة أن تتخذها بخصوص تمويل المرفق الثانوي الفعال للاتصالات هي:

(أ) أن توافق على اقتراح حكومة إسبانيا استضافة المرفق الثانوي الفعال للاتصالات في بلنسية؛

(ب) أن تحيط علماً باعترام تغطية الاحتياجات التقديرية البالغة ١٤٩ ٤٠٠ دولار لإنشاء مرفق ثانوي فعال للاتصالات في بلنسية (الموقع بء)، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ ضمن الموارد المعتمدة للفترة نفسها لقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي؛

١٢٣ - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة أن تتخذها بخصوص حصة عمليات حفظ السلام في مركزي البيانات بلونغ آيلاند سيتي والمرج الشمالي هي:

(أ) أن تحيط علماً بترتيبات تقاسم التكاليف بين الميزانية العادية وميزانية حساب دعم عمليات حفظ السلام؛

(ب) أن تحيط علماً أيضاً بالاحتياجات الإضافية البالغة ٦٠٠ ٩٩١ ٦ دولار المتعلقة بحصة تكاليف تصميم وإيجار مركزي البيانات في المرج الشمالي ولونغ آيلاند سيتي، وأن تخصص حصة هذه الاحتياجات بالتناسب وفقاً لآلية التمويل لحساب دعم عمليات حفظ السلام التي حرت الموافقة عليها في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٥٠ بء.

المرفق الثاني عشر

المزايا التقنية لاختيار بلنسية، إسبانيا، مقرا للموقع باء

تتيح بلنسية، إسبانيا، عددا من المزايا التقنية تستند أساسا إلى موقعها الجغرافي ومناخها. ويرد أدناه سرد لهذه المزايا التي لا تزال تحتفظ بأهميتها.

الامتصاص الجوي للغازات: تتسم المواقع ذات زوايا الارتفاع المنخفضة بمعدلات امتصاص أعلى نظرا لطول المسار الفعلي عبر الغلاف الجوي. وكل زوايا الارتفاع في بلنسية تفوق عتبة الـ ١٠ درجات التي توصي بها المنظمة الدولية للاتصالات اللاسلكية بواسطة السواتل، ولذلك فهي لا تتأثر بهذه الظاهرة. أما في فنلندا، فإن النطاق الترددي C لساتل IS 907 التابع للمنظمة الدولية يتأثر بانخفاض زاوية الارتفاع في الموقع المقترح، مما يؤدي إلى ارتفاع في الاستثمارات وفي التكاليف التشغيلية.

المخفاض نسبة التشويش إلى درجة الحرارة في الهوائيات: عندما تسقط الأمطار، يلتقط الهوائي ضوضاء إضافية تزيد من ضوضاء النظام مما يؤثر على نوعية الإرسال في هوائيات النطاق الترددي KU. ومعدل سقوط الأمطار في موقع بلنسية مماثل في المستوى والنطاق للمعدل نفسه في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، إيطاليا، ومن غير المتوقع لذلك مواجهة مشاكل. أما في الموقع المقترح بفنلندا، فإن معدل سقوط الأمطار أعلى، وهو الأمر الذي يؤدي إلى احتمال خبو الإشارات نتيجة لسقوط الأمطار الغزيرة.

الثلج والجليد: من الممكن أن يؤدي تراكم الثلج والجليد في عاكس الهوائي إلى حدوث مشكلة. فالثلج والجليد يتسببان عموما في خفوت الإشارات بدرجة أقل من الأمطار، إلا أن سقوط الثلج بكثافة قد يؤدي إلى طمس الإشارات. ومشكلة الثلج والجليد غير واردة في بلنسية. أما الموقع المقترح في فنلندا، فنسبة سقوط الثلج وتكوّن الجليد فيه عالية. وستكون هناك حاجة إلى نظم لإزالة الجليد ولقباب رادارية (مناطق محصورة عازلة عن الظروف الجوية تُستخدم لحماية الهوائيات)، مما يزيد من تكاليف التشغيل والصيانة.

انكسار المسار: ترتفع معدلات انكسار المسار عند انخفاض زوايا ارتفاع الهوائي. وللتغلب على هذه الظاهرة، يستلزم الأمر الاستعانة بهوائيات أكبر حجما وأكثر تكلفة. وتفوق قدرة الأجهزة المرسله المجاوبة العاملة على شتى الموجات في بلنسية العتبة الدنيا التي أوصت بها المنظمة الدولية للاتصالات اللاسلكية بواسطة السواتل. وفي الموقع المقترح في فنلندا، ستكون الأجهزة المرسله المجاوبة العاملة على الموجات ٢٢ و ٣٨ و ٨٦ من خلال

الساتل IS 907 أكثر تأثراً بهذه الظاهرة. وسيحتاج الأمر إلى هوائيات ذات كسب أكبر، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية.

فاقد تفرق الأشعة: عند زوايا الارتفاع المنخفضة، يتسبب معامل الانكسار في الغلاف الجوي للأرض في تفرق الأشعة، وهو ما يؤدي بدوره إلى حدوث فاقد في الكسب الفعلي. وليس من المتوقع في بلنسية مواجهة مشاكل ذات شأن في هذا المجال حيث أن جميع زوايا الارتفاع تفوق العتبة المحددة. أما في الموقع المقترح بفرنلندا، فإنه مع استخدام المطلوب من الهوائيات الأكبر حجماً وما يتصل بها من أجهزة، يمكن التغلب على هذه المشكلة جزئياً إلا أنه من المتعذر تصحيحها تماماً.

مزايأ أخرى

تُجرى أغلب الاتصالات الاستراتيجية السلوكية واللاسلكية التي تقوم بها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني عن طريق ثلاثة سواتل موجودة في مدار ثابت بالنسبة للأرض. ولا بد أن يكون المكان الجاري البحث عنه ليكون مقراً لموقع ثانوي فعال للاتصالات على مرأى (”رؤية واضحة“) من جميع السواتل التي تستأجرها حالياً الإدارتان. ويستند اختيار المنطقة الجغرافية التي تتوافر فيها هذه الشروط إلى بيانات التغطية والتوصيات المتعلقة بزوايا الارتفاع الواردة من المنظمة الدولية للاتصالات اللاسلكية بواسطة السواتل. ويوجد موقع بلنسية في تلك المنطقة الجغرافية. إضافة إلى ذلك، فإن بلنسية لا تتقاسم شبكات طاقة أو اتصالات مع قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، مما يقلل إلى حد كبير من خطر حدوث انقطاع في العمل في الموقعين في آن واحد.